النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷ ⴰⵜⵣⵔⴼⴰⵏ

إلى الأمام
عن أجل الاشتراكية

■ العدد : 636 ■ من 7 الى 13 يناير 2026 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

جبهات النضال الميداني: بين الخفوت والحركية

08 07

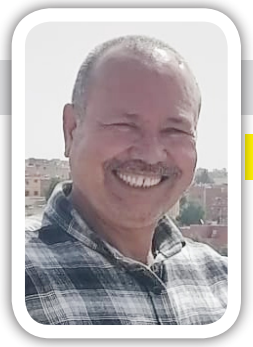

عبد القادر حمداوي :

ضيف العدد

بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وجبهة الطبقات الشعبية، كآليتان أساسيتان لخوض الصراع الطبقي لتحقيق المطالب المباشرة للجماهير الشعبية وإنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي...

15

الشباب بين أزمة التعليم وتفاقم البطالة

12

نظام المخزن والنخب: قراءة في العلاقات والتناقضات

06

كلمة العدد:

الرجعية والصهيونية تستقويان بعربدة ترامب

من المستفيد من جريمة اختطاف الرئيس الفينزويلي مادورو؟ نطرح هذا السؤال بعد ما أقدم عليه مجرم الحرب ترامب، لما مزق آخر أوراق التوت التي كانت تستر عورة « القانون الدولي»، ولأننا نرى أن هذه الخطوة الرعناء ستحكم العلاقات الدولية لفترة قد تطول أو تقصر إلى حين أن تتشكل القوى المناقضة لهذه العربدة الامبريالية، وتواجهها بما يتطلبه الأمر من حزم وبأس يحمي حقوق الطبقة العاملة ومجموع الشعوب، وينتزع حقها في تقرير مصيرها.

ما أقدم عليه زعيم الإمبريالية الأمريكية ليس إلا إعادة بسط نفوذ الولايات المتحدة على المناطق التي استحوذت عليها في إطار تقسيم العالم. إنها تسعى حاليا إلى استعادة ما خرج عن طوعها لما تشكل القطب النقيض الحقيقي برعاية الاتحاد السوفياتي بقيادته الثورية التاريخية.

ما أقدم عليه مجرم الحرب ترامب، هو مواصلة ما أطلقته الإدارات الأمريكية بغض النظر عن الحزب الفائز في الانتخابات، من حروب مباشرة وتدخل سافر في العراق وسوريا ولبنان وغزة وإيران...إن اختطاف الرئيس مادورو هو تصعيد في سياسة الاستعمار الجديد ووضع البلدان تحت القبضة المباشرة للإدارة الأمريكية، وإعطاء الإشارة للجميع وللمنتظم الدولي بأن أطماع الولايات المتحدة الامريكية غير محدودة، وأنها هي صاحبة الحق والتصرف في ثروات الشعوب القريبة أو البعيدة من الحدود مع أمريكا. بهذه الخطوة الإجرامية تكون إدارة ترامب قد قسمت العالم بين من معها وتحت مظلتها، ومن ضدها.

فكيف ستتعامل مختلف الأنظمة في منطقتنا وخاصة في المغرب الكبير؟ نرى أن الجواب على هذا السؤال بات يفرض نفسه بكثير من الإلحاح على كل تحليل للظرفية السياسية إن على الصعيد المحلي أو الجهوي. والجواب لن يكون صعبا أو معقدا إذا أخذنا بعين الاعتبار طبيعة هذه الأنظمة وكيف نشأت وتطورت. إن اغلبيتها تطورت كأنظمة تبعية قامت على خدمة مصالح الإمبريالية وربطت مصيرها بهذه الخدمة. إنها أنظمة نشأت في كنف الحماية الاستعمارية المباشرة وتسلمت دورها في فترة الاستعمار غير المباشر، ولا يمكنها أن تعيش باستقلال عن تلك الحماية. ولأن توزيع النفوذ وتوفير الحماية للاتباع يخضع لموازين القوى بين الامبرياليات المتصارعة بدورها، فإن الأنظمة التبعية تسارع إلى الاحتماء وطلب الرعاية من طرف القوى الإمبريالية الصاعدة وتبدل ولاءها حسب ذلك.

هكذا تفعل الصهيونية اليوم وهي تستقوي بعربدة ترامب وتسعى لنزع سلاح المقاومة من أجل تهجير سكان غزة خارج الحدود. أما الانظمة الرجعية بمنطقتنا فإنها ستقدم المزيد من الولاء والتنازلات استجابة لرغبات زعيم الإمبريالية الأمريكية، ولن نستغرب إذا رأينا هذه الأنظمة تجند أتباعها لمحاربة الأنظمة الممانعة أو الرافضة للرضوخ إلى أوامر ترامب.

على القوى المناضلة أن تستشعر كل هذه المخاطر وأن تنهض لتقديم المبادرات النضالية أمام شعوبها، واعتبار ما يجري اليوم في فينزويلا مرحلة جديدة لانتشار الحروب والعدوان الامبريالي ضد الشعوب المناضلة وعلى رأسها الشعب الفلسطيني ومنعه من حق تقرير مصيره.

السحب: Anteprima ■ annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 104 / 1995

حزب النهج الديمقراطي العمالي يدين بشدة العدوان الإمبريالي الأمريكي على فنزويلا ويعلن تضامنه المطلق مع الشعب الفنزويلي

تعرضت جمهورية فنزويلا البوليفارية فجر اليوم لعدوان عسكري أمريكي غاشم استهدف العاصمة كاراكاس ومدن أخرى ومواقع عسكرية ومدنية وتجمعات سكنية عديدة. وتم على إثره اختطاف الرئيس الشرعي مادورو وأفراد أسرته من طرف فرقة أمريكية خاصة ويجعل مصيرهم لحد الان. ويأتي هذا العدوان الإمبريالي في سياق السياسة الاستعمارية الإرهابية التي تنهجها الولايات المتحدة الأمريكية عبر العالم وعلى الخصوص في أمريكا اللاتينية بهدف استعادة هيمنتها الاستعمارية عليها عبر القضاء على الأنظمة الوطنية في القارة، وضمنها النظام الوطني في فنزويلا الذي يتعرض منذ مدة لهجوم سياسي وديبلوماسي وإعلامي أمريكي شرس بالإضافة إلى فرض حصار اقتصادي وبحري مطبق على البلاد، وذلك بهدف السيطرة على ثرواتها النفطية والمعدنية وجعلها مجالا حيويا وسوقا للبضائع الأمريكية تفعيلا لمبدأ "مونرو" الاستعماري.

إن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي:

– يدين بشدة هذا العدوان الإمبريالي الإرهابي على فنزويلا، ويعتبره تجسيدا لتصاعد النزعة العسكرية الامبريالية للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة فرض هيمنتها على العالم كسبيل لمعالجة الأزمة البنيوية الخانقة التي يعرفها الاقتصاد الأمريكي في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهه من طرف الأقطاب الاقتصادية المنافسة.

– كما يدين بشدة اختطاف الرئيس مادورو وأسرته ويحمل الإدارة الأمريكية المسؤولية عن أي مكروه يصيبهم، ويطالب بإطلاق سراحهم فورا.

– يعلن تضامنه المطلق مع الشعب الفنزويلي وحكومته الوطنية. هذا الشعب العظيم الذي أثبت عبر التاريخ صموده وقدرته على هزم الأطماع الاستعمارية وخاصة الأمريكية دفاعا عن استقلال بلاده وسيادتها.

– يندد بصمت وعجز المنتظم الدولي عن وقف الغطرسة الامبريالية الأمريكية والدفاع عن سيادة الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو ما يعتبر تواطئا مفضوحا لا تستطيع التصريحات وبيانات التنديد الخجولة إخفاءه.

– يدعو جميع القوى الشيوعية والتقدمية عبر العالم إلى تكثيف التضامن مع شعب فنزويلا لوقف العدوان الأمريكي، وإلى تكثيف الجهود لبناء الجبهة العالمية ضد الإمبريالية وعلى رأسها الامبريالية الأمريكية عدوة الشعوب.

المكتب السياسي
السبت 3 يناير 2026

كلمة باسم الشبكة الديمقراطية المغربية للتضامن مع الشعوب في الوقفة التضامنية أمام البرلمان

الرفيقات والرفاق
أيها الحضور المناضل

إننا هنا في هذه الوقفة لندين بشدة ولنحتج بقوة على إرهاب الدولة، هذا العدوان على فنيزويلا الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية صبيحة يوم السبت 3 يناير 2026 بقصف عدد من المواقع والمناطق وقتل العشرات واختطاف الرئيس مادورو وزوجته.

نحن هنا للتعبير عن تضامننا الكامل مع شعب فنيزويلا وحكومة فنيزويلا ورئيس فنيزويلا المختطف ونحن هنا لنطالب بإطلاق سراح الرئيس الوطني مادورو وزوجته وتمكينه من العودة إلى بلاده لممارسة مهامه على رأس الدولة الفنزويلية.

أيها الحضور المناضل،

إن ما أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية تجسيد حي لما يسمى عقيدة مونرو، التي أسسها الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية جيمس مونرو سنة 1823.

تلك العقيدة الاستعمارية التي تعتبر بلدان أمريكا الجنوبية والكرايبي الحديقة الخلفية للإمبريالية الأمريكية وحدها ورسخها رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبين وعلى رأسهم تيودور روزفلت الذي قال أن اعتناق الولايات المتحدة الأمريكية لهذه العقيدة يمكن أن يدفعها لممارسة دور شرطي العالم.

وباسم هذه العقيدة ارتكبت الإمبريالية الأمريكية أبشع الجرائم في هذه المنطقة وعلى رأسها ضم جزءا كبيرا من المكسيك.

وها هو دونالد ترامب زعيم الفاشية الجديدة عبر العالم يقول بعد الاعتداء الوقح على فنيزويلا وسيادتها أن عقيدة مونرو مهمة جدا ولن ننساها بعد الآن ويهدد كولومبيا والمكسيك وكوبا...

وإن ما يزيد هذه العقيدة خطورة وتطرفا هو كونها تتم اليوم في إطار تصاعد الفاشية الجديدة التي تفوقت في احتقارها لمنظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي على فاشية بداية القرن العشرين في إيطاليا وألمانيا وإسبانيا واليابان التي تميزت باحتقار عصبة الأمم آنذاك.

ولنا خير مثال في الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب والكيان الصهيوني بقيادة مجرم الحرب نتانياهو والهند بقيادة نرندرا مودي زعيم حزب يفتخر مؤسسوه بموسوليني وهتلر، والشيلي بقيادة خوسيه أنطونيو كاست الذي يدافع بصراحة ووضوح عن إرث الديكتاتور بنوشي السيء الذكر...

إن الفاشية الجديدة التي تنمو في إطار النيوليبرالية تصاعدت مع الأزمة العالمية سنة 2007 التي لم يتعافى منها النظام الرأسمالي العالمي بعد. وكسابقتها فإنها ترتكز على الوطنية الضيقة التي يجسدها شعار ترامب الانتخابي، "ماغا" أي اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى، فضلا عن المسيحية الصهيونية واحتقار النساء والمهاجرين والملونين والمسلمين وغيرهم.

وتقوم على ضرب السيادة الوطنية للشعوب والتوسع في كل الاتجاهات بما في ذلك التهديد باحتلال كندا وكرينلاند وقطاع غزة كما صرح بذلك ترامب نفسه الذي قال أيضا بأننا نريد نفط فنيزويلا فهو نفطنا...

الرفيقات والرفاق
أيها الحضور المناضل

إننا نستنكر صمت المغرب الرسمي حول هذا الذي جرى ونقول بأن موقف بلدنا الذي عانى من الاستعمار يجب أن يكون إلى جانب الشعوب المضطهدة والبلدان المستعمرة أوالمستهدفة من الاستعمار ونشيد بالمناسبة بمواقف القوى التقدمية ببلادنا.

وختاما نقول بأنه لا خيار للشعوب لإلحاق الهزيمة بالامبريالية سوى خيار المقاومة والتضامن الأممي بينها مرتكزة في ذلك على ما تختزنه من من تجارب كفاحية عظيمة ورصيد تاريخي هائل وهي حالة فنيزويلا وعموم كولومبيا الكبرى وأمريكا اللاتينية والكرايبي التي لديها ماضي عريق في مقاومة الاستعمار والإمبريالية بقيادة رموزها الخالدين أمثال سيمون بوليفار وساندينو وشافيز وكاسترو وشي جيفارا وغيرهم كثير.

القاها الرفيق معاد الجحري

الإثنين 5 يناير 2026 بالرباط

منظمات وأحزاب تقدمية وديمقراطية عربية تدين العدوان على فينزويلا

في خطوة تصعيدية جديدة، قامت القوات العسكرية الأمريكية باختطاف رئيس فنزويلا نيكولاس مادورو وزوجته. وتشكل هذه العملية منعرجا شديد الخطورة في السياسة الدولية جسده مجرم الحرب وزعيم الفاشية الجديدة دونالد ترامب الذي اعتبر اختطاف مادورو مجرد خطوة لوضع اليد على فنزويلا وعلى كامل أمريكا الجنوبية استعادة لـ"عقيدة "مونرو" الإمبريالية الاستعمارية.

إن الأحزاب والمنظمات الموقعة أدناه ، إذ تدين بكل قوة عملية القرصنة المحتكمة لمنطق العربدة والبلطجة والعدوان على الشعوب ومقدراتها، وإذ تؤكد تضامنها المبدئي مع شعب فنزويلا وحكومتها الشرعية بقيادة الرئيس مادورو، فإنها:

1. تطالب بعودة الرئيس مادورو فورا إلى بلاده كرئيس شرعي ومنتخب وتعتبر عملية الاختطاف تدخلا سافرا في شؤون فنزويلا تهدف خاصة إلى التحكم في ثروتها النفطية والمعدنية من قبل الشركات الاحتكارية الأمريكية.

2. تعتبر أن هذا التدخل السافر ليس سوى خطوة لمزيد التدخل في بقية أقطار أمريكا الجنوبية التي لا يراها ترامب إلا حديقة خلفية لاحتكاراته.

3. تدعو شعوب العالم وقواها التقدمية إلى التعبئة العالية للتصدي لسياسة العربدة والعدوان وضرب حق الشعوب في تقرير مصيرها والسيادة على ثرواتها ومقدراتها.

4. تنبه شعوب العالم وفي مقدمتها شعوب منطقتنا بأن الإمبريالية الأمريكية تحث الخطى لمزيد التدخل والتقسيم والاستهداف لفرض الخضوع والتطبيع وتصفية القضية الفلسطينية وتثبيت سيطرة كيان الاحتلال الصهيوني على كامل المنطقة.

5. تدعو شعوب المنطقة وقواها الوطنية والتقدمية الى مضاعفة اليقظة والمجهودات للتصدي لما يحاك ضدنا من مؤامرات لتأبيد التبعية والاستبداد والفساد.

في 4 جانفي/ يناير 2026
الأحزاب والمنظمات الموقعة

- حزب العمال – تونس
- حزب النهج الديمقراطي العمالي – المغرب
- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي – الأردن
- حزب الشعب الديمقراطي الأردني – حشد
- الحزب الشيوعي اللبناني
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- حزب العمال الموريتاني
- تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية CODESA
- حزب التحالف الشعبي الاشتراكي – مصر
- حزب الشعب الفلسطيني
- الحركة التقدمية الكويتية
- الحزب الشيوعي السوداني
- حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد – تونس
- الحزب الاشتراكي – تونس
- المنبر التقدمي البحرين

الجرف / الرشيدية

انشاء ضيعات في مجرى، واد تهديد لواحة الجرف وساكنتها

يشكل السماح بإنشاء ضيعات فلاحية داخل مجرى واد البطحاء بمنطقة الجرف – إقليم الرشيدية، والتستر على ذلك، وإعطاء الضوء الأخضر لحفر الآبار في اماكن تعتبر منابيع سواقي «الخطارات»، يُعد جريمة حقيقية في حق الساكنة، وضربًا مباشرًا لأسس الاستقرار البيئي والاجتماعي بواحات المنطقة.

ما يقع اليوم لا يمكن اعتباره صدفة أو خطأً تقنيًا، بل هو نهج يؤدي إلى تفقير الساكنة وتهجير شباب الجرف، وتهديد ما تبقى من الواحات بالموت البطيء أو الدمار المفاجئ، خصوصًا في حال تغيّر مجرى واد البطحاء نحو الجهة اليمنى، كما كان يحذر أسلافنا بقولهم: "اللهم لا تجبها على اليمين"، لأن الوادي حينها لا يرحم ويجرف معه الأخضر واليابس.

تعتمد واحات الجرف، الممتدة من فزنا إلى حنابو، على نظام الخطارات التقليدي، وهو نظام مائي عريق يقوم على نقل المياه الجوفية بالجاذبية، وشكّل عبر قرون أساس الحياة والاستقرار في المجال الواحي. وفرت الخطارات مياه السقي، ودعمت النشاط الفلاحي، وقللت من الهجرة القروية، وساهمت في محاربة التصحر، كما تمثل تراثا جماعيًا لا يمكن تعويضه بحفر آبار عشوائية أو باستنزاف الفرشة المائية لفائدة ضيعات ريعية قصيرة النظر.

غير أن الواحات تواجه اليوم تحديات خطيرة، أبرزها طمر وانهيار عدد من الخطارات بسبب فيضانات واد البطحاء، وتدمير الجدران الواقية، إضافة إلى خطر تغيّر مجرى الوادي عن مساره الطبيعي، وهو ما يهدد رؤوس الخطارات والواحات التاريخية وسلامة الساكنة. كما أن حفر الآبار قرب هذه الرؤوس يُضعف النظام التقليدي، ويُسرّع نضوب المياه الجوفية، ويقضي على مبدأ العدالة في توزيع الماء الذي قامت عليه الواحات عبر التاريخ.

ساكنة الجرف لا تعارض التطوير، لكنها ترفض العبث بالمجال الواحي، وتطالب بحماية مجرى واد البطحاء، وترميم وتأهيل الخطارات، ودمج التقنيات الحديثة بشكل عقلاني يحترم التوازن البيئي، ويخدم الإنسان قبل منطق الربح السريع. فبناء ضيعات داخل مجاري الأودية ليس تنمية، بل مغامرة خطيرة سيدفع الجميع ثمنها.

إن منطقة رؤوس الخطارات، الواقعة ضمن نفوذ جماعة فزنا ببلدة الجرف بإقليم الرشيدية، تُعد القلب النابض لشبكة مائية تاريخية تشكل شريان الحياة بواحات الجرف. وأي اعتداء عليها هو اعتداء على الحق في الماء، والعيش الكريم، والاستقرار.

ما يجري اليوم يفرض ضرورة محاسبة كل من ساند أو تواطأ أو سكت عن هذه الخروقات، لأن حماية واحات الجرف ليست مطلبًا فئويًا، بل مسؤولية جماعية تجاه الإنسان والأرض والتاريخ، وضمان لحق الأجيال القادمة في البقاء والاستقرار.

وفي الأخير، نطالب باتخاذ خطوات عملية وعاجلة لإعادة تحرير مجرى واد البطحاء من هذه الضيعات والفرمات التي أُقيمت داخله أو بمحاذاته، مع بناء الجدار الواقي اللازم، حتى تطمئن الساكنة وقصور الجرف عامة من مخاطر الفيضانات والكوارث المحتملة. وذلك في أفق إعادة بناء وترميم الخطارات، واستغلال هذه التساقطات المطرية المهمة التي أنعشت الفرشة المائية بالبلدة، بما يخدم مصلحة الساكنة ويحافظ على التوازن البيئي للواحات.

علي لخضر الجرف

بوعنان

المطالبة بالحقيقة واالعدالة في قضية الضحية فضيلة

تستمر العائلة المكلومة بفقد ابنتها الضحية فضيلة مآزرة بمتضامنين عدة أشكال نضالية بطولية للمطالبة بإنصافها ومحاسبة الجناة المتسببين في قتل ابنتهم، واحتجاجا على التقرير الطبي الغريب و قرار المحكمة الأغرب منه عندما قررت إطلاق سراح معتقلين على خلفية هذه القضية،

تذكير مختصر بقضية الضحية فضيلة:

تتعلق قضية المرحومة فضيلة بجريمة قتل شنعاء ارتكبت الصيف الماضي في قرية أمباج بجماعة بوعنان/ إقليم فجيج، لم يكتفي القتلة بإزهاق روح الشابة الأم لطفلة تبلغ من العمر يومئذ ستة أشهر بل قاموا بإخفاء الجثة لمدة لا تقل عن ثلاثة أيام كما أثبت التشريح الطبي لاحقا، و اتفقوا على نسج روايات كاذبة من وحي خيالهم لتمويه العدالة و إخفاء الحقيقة التي كانوا ينوون دفنها مع جثمان الراحلة لولا انتباه المغسلة لقدم الجثة و وجود ضربات دامية على رأسها .

تمت متابعة ستة أشخاص و تم اعتقال ثلاثة منهم قبل إخلاء سبيل اثنين قبل أن تصرح المحكمة بحكمها، المتهمة المعتقلة الوحيدة حتى الآن كذبت في جميع تصريحاتها لكن جميع الأدلة تشير إلى تورطها الواضح، و المتهمة الثانية صرحت المتهمة الثالثة أنها وجدتها رفقة المتهمة الأولى تضربان المرحومة لكن و رغم هذا التصريح الواضح تم إخلاء سبيلها رفقة زوج الضحية الذي لا يمكن في جميع الأحوال أن لا يعلم، لمدة ثلاثة أيام، بوفاة زوجته التي تقطن معه في سقف واحد و أم طفلته الرضيعة!! لكن تم إطلاق سراحه أيضا.

المتهمين الآخرين لم يحضرا تنفيذ الجريمة لكنهما شاركا في إخفاء الحقيقة و عدم التبليغ عن الجريمة و عدم تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر و محاولة تمويه العدالة ...

يجدر التذكير بأن هذه القضية فضيحة كبرى تتعلق بالتشريح الطبي الذي ادعت صاحبة التقرير أمام المحكمة أنها لم تتمكن من إتمامه بسبب عطب أصاب المنشار الكهربائي ، لذلك و بذريعة فضيعة قدمت تقريرا طبيا غير تام و ضبابي .

من المنتظر أن تصدر المحكمة حكمها في هذه القضية التي نتمنى أن يعيد الأمور إلى نصابها ويحقق العدالة للاسرة المكلومة ولطفلة الضحية...

عن المناضل
عبد الصادق بنعزوزي

تقرير حول «معركة الكرامة» لعاملات وعمال سيكوم/ سيكوميك

تخوض عاملات وعمال شركة سيكوم / سيكوميك، معركة نضالية لما يقارب الأربع سنوات (منذ شهر نونبر 2021)، لعلها الأطول في تاريخ المغرب. معركة ضد الطرد الجماعي للعاملات والعمال الذين يعانون من الاستغلال المكثف من طرف البرجوازية جراء امتصاص فائض قيمة عملها، مما يحول حياتها إلى معاناة دائمة لا يمكن وصفها إلا «بعبيد عصر الراسمالية».

يسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على نضال ومعاناة جزء من الطبقة العاملة المغربية بمدينة مكناس ضد عائلة «التازي» (إحدى مكونات البرجوازية المغربية)، التي تمتلك استثمارات في قطاعات النسيج واللوجستيك والعقارات، وتشتهر بإغلاق المؤسسات الانتاجية (مثل «سيبوص»، « مغرب إينيفورم»، «سيكوشمس»...).

تعود ملكية شركة سيكوم – سيكوميك الى عائلة «العلمي التازي» التي تمتلك عدة استثمارات في قطاع النسيج، واللوجستيك، والعقارات (بما فيها دور السينما والمجال الفندقي)، في الفلاحة. ولها باع طويل في إغلاق المؤسسات الانتاجية، خاصة في قطاع النسيج، كما حدث خلال نهاية الألفية الأولى وبداية الألفية الثانية مع كل من «سيبوص»، «مغرب اينيفورم»، «سيكوشمس. وذلك تحت ذريعة الإفلاس، بينما تنشىء شركات جديدة داخل وخارج المغرب، علاوة على الشركات والورشات السرية التي يسهل عليها تصفيتها، وتخول لها استغلال اليد العاملة وفق نظام العقدة وفي ظروف اكثر بشاعة؛

ليأتي الدور على شركة سيكوم، موضوع هذا التقرير. تأسست شركة سيكوم سنة 1974، تحت رقم السجل التجاري 16990، براسمال: 5.480.000،00 درهم، تشغل أزيد من 1200 عاملة وعامل، وتتخصص في إنتاج الملابس الجاهزة، بما فيها الرياضية لأشهر الأندية بامريكا اللاتينية وأوروبا، والزي العسكري محليا ودوليا. ومع ذلك لم تستثنيها عاصفة الإغلاق، وفق مسلسل مترابط الحلقات:

– في سنة 2007 أخذ صاحب الشركة في إنشاء شركات مؤقتة بأسماء مختلفة تتم تصفيتها في مدة أقصاها أربع سنوات، تعمل تحت العلامة التجارية للشركة الأم « سيكوم»، ويتم من خلالها التحايل على اليد العاملة عن طريق الاستغلال بعقد محددة، وكذلك التحايل على الدولة عن طريق التهرب الضريبي.

– ومع سنة 2010، بدأ إخضاع العاملات والعمال « للبطالة التقنية (chômage technique)، بما يعنيه من تقليص لعدد العمال وساعات العمل.

– لتتلوها سنة 2013 خطوة بيع أرض الشركة إلى» لكرون بولفار» (le grand boulevard)، التي هي بدورها في ملكية «عائلة التازي»، ثم كرائها لشركة سيكوم بسومة مائة ألف (100.000،00) درهم.

– في سنة 2014 سيتم تفويت وسائل نقل العمال لشركة «أليانس» التابعة بدورها لإدارة مجموعة شركات ورثة التازي.

– في سنة 2015 تم نقل إدارة شركة سيكوم والتقنيين والمسؤولين الإداريين والآلات الجديدة وعدد من العمال إلى شركات أخرى تابعة لمجموعة التازي، لتصبح»سيكوم» بدورها تابعة لإدارة هذه المجموعة بدون علم العمال.

– وفي 6 يونيو 2016 تم تفويت العمال (ما يفوق 660) والآلات المتبقية وجلها قديمة مع الحق التجاري لشركة(ليو مينور) التي يوجد مقرها بفرنسا، باسم جديد هو سيكوميك بمبلغ : (250.000.000) مائتان وخمسون مليون سنتيم وبعقد كراء محدد في خمس سنوات غير قابلة للتجديد مع الحفاظ بسومة الكراء التي كانت لصالح (لكرون بولفار) كصاحبة الوعاء العقاري.

– لتاتي لحظة التوقف الأول للشركة عن العمل بتاريخ 01 نونبر 2017 بحجة تراكم الديون. فوجد العمال أنفسهم داخل متاهة الحوارات التي لم تفضي لأية نتيجة، ليقرروا بعدها الدخول في عدة خطوات نضالية تطورت لاعتصام لمدة ثلاث أيام أمام شركة تابعة لورثة التازي لا يبعد مقرها عن شركة سيكوم/سيكوميك إلا بأمتار قليلة؛ وهي الخطوات التي دفعت وزارة الداخلية إلى التدخل عن طريق العمالة أولا، ليتلوها اجتماع بمقر نفس الوزارة برئاسة كاتبها العام وبحضور كل المتدخلين أفضى الى حل مزيف باطنه امتصاص غضب العمال، وظاهره إعادة استئناف الشركة لنشاطها عن طريق:

–مساهمة مجلس جهة فاس مكناس، وجماعة مكناس بمبلغ أربع ماءة مليون سنتيم (400.000000) مناصفة.

– إعفاء متأخرات الأداء لصندوق الضمان الاجتماعي، اتجاه سيكوميك.

– إعفاء من متأخرات الكراء لمدة سنة اتجاه الشركة من طرف صاحب الوعاء العقاري.

– استئناف الشركة لنشاطها بشكل تدريجي (تخفيض ساعات وأيام العمل وكذا عدد العمال) بتاريخ 16 يوليوز 2018.

مما يتبين معه أن المستفيد الوحيد من العملية هو الباطرون، في حين خرج العمال بخفي حنين، بل تم التحايل عليهم بتنسيق مع العمالة عن طريق إخضاعهم للمادة 19 من مدونة الشغل، تحت يافطة توفير «الحماية» لهم مستقبلا ضد أي إجراء يقدم عليه الباطرون. ■ BADR: وهو ما بدأت تتكشف حقيقة ترجمته الفعلية، بعدم تعويضهم عن سنة من التوقف عن العمل، وباستغلالهم في عز ما سمي بأزمة «كورونا» لإنتاج الكمامات التي يتم تصديرها لعدة دول عبر العالم.

ولم تؤدي الإدارة:

– أجرة شهري أكتوبر و نونبر والمقدرة ب3.397.680درهم.

– مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لمدة خمس سنوات، رغم اقتطاعها من طرف الإدارة بشكل منتظم من الأجور والمقدرة ب 410995 درهم.

– مستحقات ثلاث سنوات من التغطية الصحية (تأمين خاص) بما يقدر ب 373787.60 درهم.

– مستحقات سنتين من «أمو» (AMO) بما يقدر ب 829329،60 درهم.

–ملحوظة: تبقى هاته الأرقام تقريبية لاعتمادها الحد الأدنى للأجور الذي تبلغ قيمته، إلى حدود 2021، 2785.00 درهم ودون احتساب الأقدمية، والساعات الإضافية

وإضافة إلى هذه الاختلاسات، تمت مراكمة الديون على الشركة :

+ الماء والكهرباء: 331336،00 درهم،

+ وساءل النقل: 700000،00 درهم.

+ التأمين عن الحوادث: 874147،00 درهم.

+ البنك المغربي للتجارة الخارجية: 2000000،00 درهم.

ولاختتام المؤامرة أعلنت الشركة إفلاسها وأغلقت أبوابها في وجه 460 عاملة و60 عامل، ملقية بهم الى جحيم البطالة والتشريد.

وكرد منهم على هاته الجريمة، التزم العمال بالحضور لمقر الشركة بشكل يومي للعمل، قبل ان يقرروا الدخول في معركة مفتوحة، خاضوا خلالها عدة أشكال نضالية: وقفات احتجاجية واعتصامات بمقر الشركة، وقفات ومسيرات جابت شوارع مدينة مكناس، وقفات واعتصامات أمام جماعة مكناس والعمالة، وأيضا أمام مقر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل مع المبيت.

– وفي سنة 2022 تم عقد لقاء مع الوزير الأول الذي وعد بحل الملف دون أن تتم ترجمته على أرض الواقع؛ كما تم خلال نفس السنة رفع تقرير إلى الحكومة، تناول الوضعية المزرية للعمال وحيثيات الملف دون تلقي أي جواب.

– وبتاريخ 12 يوليوز 2024 تقرر الدخول في خطوة الاعتصام المفتوح الذي تجاوز أربعة عشر شهرا أمام فندق الريف.

– هذا بالإضافة إلى الاعتصام الدائم منذ أزيد من ثلاث سنوات بمقر الشركة، حتى لا يتم تهريب ما تبقى من الآلات...

– أما تجربتهم النقابية، فقد عكست وعيهم بضرورة الفعل المنظم ضمن هاته الحلقة في مسار النضال العمالي، ليكون انخراطهم في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل»سنة 1995.

– وابتداء من سنة 1996 سينطلق مشوارهم النضالي بتسطير ملف مطلبي شامل وخوض عدة معارك نضالية من ضمنها اعتصام لمدة 17 يوما داخل الشركة.

– واتخذت هذه الخطوات من أجل: «الترسيم، النقل، تطبيق قانون الشغل، الحد الأدنى للأجور،، منحة الاقدمية، الضمان الاجتماعي، الاستفادة من العطل والاعياد، الحصول على الملابس خاصة لاطفالهم...»

– كما تم خوض معارك ضد المادة «184» من مدونة الشغل، والتي تمكنوا من الفوز بها على مستوى القضاء ابتدائيا، قبل أن يتم الانقلاب عليهم استئنافيا؛ وكذلك المعركة الخاصة بإقرار الحد الأدنى للأجور لفائدة 366 عامل ظلوا تحت رحمة ما يسمى بفترة التدريب (formation)، وهن اللواتي إلتحقن كقاصرات بالعمل ومن لا يتقاضين إلا أجرا زهيدا ما بين 70 درهما و 200 درهم في الشهر، كحد أقصى، مقابل فترة عمل تفوق 12 ساعة في اليوم، قبل المرور إلى مرحلة المؤقتين، ثم مرحلة نظام العمل بالساعة.

– وخلال اعتصامهم المفتوح الذي لا زال مستمرا، سيتعرضون لكل الاستفزازات والمضايقات والاعتداءات المعنوية والمادية من طرف بلطجية الفندق المسخرين من طرف السلطة والباطرونا، من الألفاظ النابية والحركات المخلة بالآداب، مرورا برشهم بالمياه الحارقة والمياه العادمة والرشق بالحجارة والمياه المثلجة، وإغراق خيامهم التي لا تقيهم أصلا من تقلبات الطقس من حرارة الصيف وبرودة الشتاء وأمتعتهم بالمياه والمواد المشار إليها اعلاه. ويتم بشكل متكرر هدم تلك « الخيم»، من قبل تلك العصابة وممثلي السلطة، بالاضافة الى الاعتداءات البدنية التي تطال العاملات والعمال من طرف تلك العناصر، بلغت حد محاولة القتل في حق أحد العمال وعضو المكتب النقابي. هذا، بالإضافة إلى الشكايات الكيدية سواء من طرف الباطرون باعتباره صاحب الفندق (الريف) أو من طرف بعض مستخدميه وبإيعاز منه والتي لازالت جلساتها مستمرة بكل من المحكمة الإبتدائية والاستئناف.

– لا ننسى أنه خلال هاته المعركة كانت الحصيلة ثقيلة ومؤلمة من الخسائر في ظل غياب الإمكانيات والحماية الاجتماعية:

– 06– وفيات نتيجة الأمراض المزمنة.

– 02– حالتي بتر للأطراف.

– 01– حالة فقدان للبصر.

– 03– حالات تعاني من شلل نصفي.

– معاناة ما يقارب 50 في المائة من العاملات والعمال من أمراض مزمنة جراء شروط العمل.

– معاناة 10 في المائة من أمراض خطيرة في مقدمتها مرض السرطان.

– أنقطاع مجموعة من الأبناء عن الدراسة.

– إصابة العديد من الأبناء بأمراض نفسية، نظرا للوضع المزري الذي اصبحوا يعيشونه، وفقدان الحنان والرعاية الأسرية (الغياب المتكرر أو الدائم للأب أو الأم او كليهما نظرا للتواجد بالمعركة

– وعلى الرغم من معاناة واقع البطالة والتشريد لهم ولأسرهم، وقساوة الظروف المناخية، فإن جذوة النضال ظلت متقدة فيهم، وكلهم إصرار وعزيمة على مواصلة المسار، مجددين نداءهم لكل المواقع العمالية ومن يؤمن بقضايا الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية عامة وسائر القوى التقدمية السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية الأخرى، أن لا يتخلف عن تضامنه ومساندته بكل الوسائل المتاحة لدعم صمودهم في هذه المعركة، معركة الجميع التي اختاروا لها عنوان إسم معركة الكرامة.

ويبقى المطلوب من الحكومة تحمل مسؤوليتها فيما يخص العبء المالي لهذا النزاع –مستلهمين في هذا المجال تعاطيها مع ملفات مماثلة سابقا. وهو ما قامت به الحكومة في عهد عباس الفاسي وادريس جطو وعبد الرحمان اليوسفي في ملف إكوز بقصبة تادلة وكوطيف وسيمف بفاس حيث تحملت الدولة المسؤولية في حل هذه الملفات.

بعض من التماس بين العملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 13)

الحركة النقابية بعد الحرب العالمية الثانية بالولايات المتحدة الأمريكية

الهاشمي كبدة

بعد الحرب العالمية الثانية، تقاسم المشهد النقابي بالولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص مركزيتان نقابيتان هما الفيدرالية الأمريكية للشغل ومؤتمر المنظمات الصناعية الأمريكي. كان هذا الأخير الذي أضحى يأوي على الخصوص نقابات القطاعات الصناعية، يضم ستة ملايين منخرط سنة 1946. لكن من الثابت ان حجم العضوية فيه ظل غير قار. وشهدت، على العكس، الفيدرالية الأمريكية للشغل ازديادا في عضويتها مع انها لم تكن تضم في الأصل إلا النقابات الحرفية. غير أن عددا من النقابات الصناعية غادرت «مؤتمر المنظمات الصناعية» لتعاود الالتحاق بالفيدرالية، إذ في سنة 1948 كانت أعداد منخرطيها تلامس 7220000 منخرطا لترتقي هذه الأعداد في سنة 1954 إلى 10300000 عضو، لتصنف كمنظمة أكثر تمثيلية. وظلت بعض التنظيمات النقابية خارج المركزيتين، على سبيل المثال الأخويات الأربعة للسككيين وفيدرالية نقابات المنجمين بزعامة جون لويس الذي كان أحد مؤسسي «مؤتمر المنظمات الصناعية»، وقد غادره سنة 1942 ليعود إليه سنة 1946. لكن بعد أكتوبر 1947 استقلت من جديد فيدرالية نقابات المنجميين عن مؤتمر المنظمات الصناعية(1).

على الرغم من النمو الهائل للحركة النقابية الأمريكية، فإن نسبة المنقبين لم تتعدى الثلث من الكتلة الشغلية. ومن العوامل التي وقفت وراء ذلك واجب التسجيل الذي كان يفرض غالبا للقبول في نقابة محلية، مما صعب عملية الانخراط النقابي. وكان انتقال عامل إلى بلدة أخرى يستلزم دفع مبلغ إضافي. من ناحية أخرى، كانت العضوية في النقابة إجبارية في الكثير من الأحيان بموجب مقتضيات الاتفاقيات الجماعية، إذ في بعض الأحيان كان المشغل يعمد إلى اقتطاع واجب الانخراط قبل ان يدفع إلى العامل أجرته، ومن ثمة يحوله مباشرة إلى حساب النقابة. وكان القائد النقابي، التقني البارع في المفاوضات الجماعية، ينفرد بتدبير شؤون النقابة ولا يكلف نفسه حتى استشارة رفاقه من القاعدة. وتخلفت بعض التنظيمات النقابية عن عقد مؤتمراتها لعشرات السنين. وفي الغالب كان الزعيم النقابي يتولى بنفسه تعيين القادة النقابيين المحليين. أما القادة المركزيون للفيدراليات وللنقابات القطاعية الوطنية فكانوا يتقاضون رواتب ليس لأي أحد في أوروبا فكرة عنها، من 15 ألف إلى 25 ألف دولار في السنة(2).

اتسم تجديد النخب في الحركة النقابية الأمريكية بتأبيد الزعماء. فقد جاء لخلافة غومبرز، الذي تولى رئاسة الفيدرالية الأمريكية للشغل لمدة 34 سنة متتالية، غرين في سنة 1924. وكان هذا الأخير بالمناسبة منجميا سابقا. وانتخب لفترة في منصب سيناتور للحزب الديمقراطي الأمريكي عن ولاية أوهايو. وظل على رأس الفيدرالية الأمريكية للشغل إلى غاية سنة 1952 حيث وافته المنية. وخلفه في منصبه الكاتب العام لهذه الهيئة ميني. وقد سعى موراي، رئيس «مؤتمر المنظمات الصناعية» خلال وبعد الحرب العالمية الثانية، في البدء إلى التوفيق والمصالحة بين العناصر المناهضة للشيوعية تحت قيادة رولر، وهو من نقابة صناعة السيارات، والعناصر الشيوعية الذين كان يتزعمهم هاري قائد نقابة عمال موانئ سواحل المحيط الهادئ. غير ان هذا الأخير انفصل ابتداء من سنة 1946 عن الشيوعيين. وانتقلت خلافة موراي، الذي توفي بدوره سنة 1952، إلى روثر زعيم نقابة صناعة السيارات التي كانت تضم مليون منخرط(3).

على ذكر الشيوعيين، فالتيار الشيوعي لعب دورًا بارزًا داخل الحركة النقابية الأمريكية لاسيما في مؤتمر المنظمات الصناعية بنقابات قطاعات المناجم والتعدين والنقل...، مساهما في حملات بناء نقابي كفاحي، ممارسا نفوذا على قيادتها وفي نضالاتها، مدافعا عن الحقوق العمالية في مواجهة الاحتكارات الاستغلالية الكبرى. فقد ثابر منتسبوه على النضال من أجل سن سياسات اجتماعية عادلة حيث انخرطوا في حركات احتجاجية رمت تحسين الشروط الشغلية والرفع من الأجور وإكفال التغطية الصحية وضمان المعاش... غير أنه، خلال النصف الأول لخمسينيات القرن العشرين، تحت ضغط الحرب الباردة، تراجع تدريجيا حجم تأثير التيار الشيوعي ضمن الحركة النقابية الأمريكية، مما أدى إلى تحول أيديولوجي في الحركة العمالية الأمريكية، بلغ ذروته بوحدة الفيدرالية الأمريكية للشغل ومؤتمر المنظمات الصناعية سنة 1955. فتحت الضغوط المناوئة للشيوعية، تعرض التيار الشيوعي إلى عملية التطهير والانحدار في صفوف الحركة النقابية الأمريكية، إذ أدى توظيف قانون تافت–هارلي(a) والماكارتية(b) إلى تكثيف ملاحقة الشيوعيين داخل النقابات. ومن ثمة صارت العديد من النقابات التي كانت تضم قادة شيوعيين نافذين موضوع تضييق وحصار مما أضعف حجم عضويتها وقوتها(4).

على مشارف نهاية الأعمال العدائية للحرب العالمية الثانية، احتفظ زعماء الفيدرالية الأمريكية للشغل وزعماء «مؤتمر المنظمات الصناعية» بإيمانهم بالمقاولة الحرة، بينما في نفس الوقت كان رفاقهم في فرنسا وفي إنجلترا ملتزمين بشكل تام بنهج التأميم. ومن أكتوبر 1945 إلى دجنبر 1946، انتشرت سلسلة كبيرة من الإضرابات، طالت بالتناوب قطاعات صناعة السيارات والتعدين ومناجم الفحم والسكك الحديدية، وذلك جراء حذف الساعات الإضافية الذي أدى إلى تخفيض الدخل الحقيقي للعمال. وسعوا إلى تعويض خسائرهم بالمطالبة بالرفع من أجرة ساعة العمل. ولقد حققت تلك الإضرابات في البدء مزايا ملموسة عموما. لكن في 24 ماي 1946، مني إضراب السككيين بالفشل. وعليه قرر رئيس الولايات المتحدة آنذاك اللجوء إلى عملية المصادرة. وفي غضون ذلك، كانت إدارة ترومان قد قضت على جميع المكاسب الجديدة الموروثة عن إدارة روزفلت. وفي الصحافة، شنت حملة ضد النقابات مؤاخذة هذه الأخيرة بكونها شكلت احتكارات حقيقية، وفرطت حتى في حياة البلد من خلال مواقفها الأنانية. وفي انتخابات نونبر 1946، خسر الحزب الديمقراطي أغلبيته في الكونغرس(5).

رغم الفيتو الذي استخدمه الرئيس ترومان ورغم الاحتجاجات النقابية، أقرت أغلبية أعضاء الكونغرس قانون توفت–هارلي الذي رمى إلى تقييد حقوق النقابات. حظر القانون احتكار التشغيل لفائدة المنقبين. ولم يرخص لنقابة المقاولة بالوجود إلا في حالة ما إذا طالب عمالها بذلك. ومنع الموظفين من ممارسة حق الإضراب؛ وفي القطاع الصناعي، وقبل اللجوء إلى الإضراب وجب على الأطراف المعنية إنذار الطرف الخصم قبل 60 يوما من تاريخ نشوب النزاع، وقبول المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية ودية. وإذا ما اندلع الإضراب قبل انتهاء الأجل المتوقعة، فقد الأجراء الحقوق التي كفلتها لهم القوانين المنظمة للإضرابات، لاسيما الحق في إعادة التشغيل. وفي حالة الإضرابات التي من شأنها أن تعرض سلامة وصحة الأمة للخطر، يمكن لرئيس الولايات المتحدة ان يعين لجنة تحقيق للبحث عن سبل تسوية النزاع. وترفع هذه اللجنة تقريرا إلى الرئيس الذي يجوز له إصدار أمر قضائي يقضي بحظر الإضراب. وعلى أي، وفي كل الأحوال، وجب على العمال، قبل خوض الإضراب، أن يصوتوا عبر الاقتراع السري المباشر على المقترحات النهائية التي تقدم بها المشغل. ولكي يتم قبول النقابات في المفاوضات، تعين عليها ان تدلي بتصاريح موقعة من قبل قادتها تؤكد على أن ممثليها ليسوا شيوعيين ولا أعضاء في تنظيمات تخريبية(6). وهذا ما أدى بالقادة النقابيين، حتى المناوئين للشيوعية، إلى الاحتجاج؛ وقد رفض لويس قبول هذا الالتزام، وانفصل عن الفيدرالية الأمريكية للشغل التي تركت للنقابات حرية اتخاذ القرار بشأن الامتثال لهذا الالتزام من عدمه.

علاقة بالعمل السياسي، استفادت الحركة النقابية العمالية بشكل واسع من الدعم الذي قدمه إليها الرئيس روزفلت. وبالمقابل، لولا الدعم الهائل الذي تلقاه هذا الأخير من العمال ما أعيد انتخابه في سنتي 1940 و1944. وفي الانتخابات الرئاسية لسنة 1944، التي ثبت أنها كانت صعبة، شكل «مؤتمر المنظمات الصناعية» «لجنة للعمل السياسي» دعمت الرئيس المنتهية ولايته. ولم تكن الفيدرالية الأمريكية للشغل أقل تأييدا لروزفلت. ومنذ ذلك الحين، بذل جهد، أولا في «مؤتمر المنظمات الصناعية»، ثم في الفيدرالية الأمريكية للشغل، لحشد عمال ولايات جنوب الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في الاقتراع وللالتحاق بالتنظيم النقابي. وفي سنة 1947، أحدثت الفيدرالية الأمريكية للشغل «رابطة للتربية السياسية»، كان هدفها استئناس عمال الولايات المتحدة بتوجهات الفيدرالية الأمريكية للشغل، ونشر توثيق عن المرشحين لمختلف الانتخابات. ويرجع الفضل في إعادة انتخاب ترومان في سنة 1948، في جزء كبير، إلى التصويت الهائل للمنقبين الذين عبأتهم الفيدرالية الأمريكية للشغل و«مؤتمر المنظمات الصناعية». لكن، لا في سنة 1952، ولا في سنة 1956، لم يكن تدخل النقابات كافيا لضمان انتخاب مرشح الحزب الديمقراطي الأمريكي ستيفينسن لشغل منصب الرئيس. ومن ثمة انفتحت النقابات على فترة أضحى فيها التعاون الذي أقامته مع الدولة معرضا للخطر جراء عدائها للحزب الجمهوري الأمريكي الذي كان يتولى الحكم(7).

بهدف أن يصبحوا أكثر قوة، قرر زعماء الفيدرالية الأمريكية للشغل وزعماء «مؤتمر المنظمات الصناعية» إنجاز الوحدة النقابية. ولقد ذهبت رئاسة الكونفدرالية النقابية الموحدة إلى مينيي. وبقيت الكتابة العامة بين أيدي شنيتزر الكاتب العام السابق للفيدرالية الأمريكية للشغل، بينما أصبح روثر أحد نواب رئيس هذه الهيئة. وفي دجنبر 1955، صادقت الفيدرالية الأمريكية للشغل بإجماع، وصادق «مؤتمر المنظمات الصناعية» بأغلبية قوية، على قرار الاندماج، وكان حجم العضوية في الفيدرالية الأمريكية للشغل يناهز 10200000 منخرطا، وفي «مؤتمر المنظمات الصناعية» كان يلامس 5200000 عضوا، وسميت المركزية النقابية الموحدة ب « الفيدرالية الأمريكية للشغل– مؤتمر المنظمات الصناعية». ومنذ لحظة الوحدة، انخفضت أعداد منخرطي هذه المركزية وذلك بفعل إجراءات الطرد والفصل التي اتخذتها في حق بعض القادة النقابيين الذين اتهموا بأعمال العصابات، وفي حق النقابات التي تضامنت معهم. وهكذا، في نهاية سنة 1957، تم طرد نقابة السواق التي كانت تضم مليون منخرط. وكانت نقابات «مؤتمر المنظمات الصناعية»، وخاصة في صناعة السيارات والتعدين، تخشى البطالة التي قد تنتشر على نطاق واسع إذا أصبح العمل الآلي شائعا. وكانت تسعى إلى الحصول من الشركات الكبرى على تأمين الحد الأدنى للأجور لمدة سنة لفائدة العمال فضلا عن التعويض عن البطالة الذي كانت تدفعه السلطات العمومية(8).

(1) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(2) Pierre WALINE، les Syndicats aux Etats–Unis: leur force et leur originalité، Paris، Colin، 1951.

(3) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(4) Thomas R. BROOKS، Le Labeur et la lutte : Histoire du mouvement ouvrier américain، Paris، Economica، 1983

(5) Pierre WALINE، les Syndicats aux Etats–Unis : leur force et leur originalité، Paris، Colin، 1951.

(6) U. S. A.، American Congress، The Labor Management Relations Act، Washington، 1947.

(7) Maurice–Paul GAUTIER، «Un siècle de syndicalisme à l'américaine : conciliation ou conflit ؟»، la Revue Française d'Études Américaines (RFEA) N°21–22، 1984.

(8) Georges LEFRANC، Le syndicalisme dans le monde، Paris، P. U. F.، 1958.

(a) قانون جاء بمبادرة من الحزب الجمهوري 1947 ليقيّد صلاحيات النقابات العمالية كرد فعل على نفوذ هذه الأخيرة في فترة ما بعد الحرب.

(b) حركة معادية للشيوعية بالولايات المتحدة في الخمسينيات من القرن العشرين، بقيادة السيناتور مكارثي، وتميزت بحملة مطاردة استهدفت الشيوعيين.

نظام المخزن والنخب: قراءة في العلاقات والتناقضات

« ان المثقف ليس داعية مسالما في جوهره ولا داعية اتفاق الآراء، لكنه شخص يخاطر بكيانه كله باتخاذ مواقفه الحساسة وهو موقف الإصرار على رفض الصيغ السهلة والأقوال الجاهزة المبتذلة ولا التأكيدات المهذبة القائمة على المصالحات اللبقة والاتفاق على كل ما يقوله وما يفعله أصحاب السلطة وذوو الأفكار التقليدية. ولا يقتصر رفض المثقف أو المفكر على الرفض السلبي بل يتضمن الاستعداد للإعلان عن رفضه على الملأ» كتاب المثقف والسلطة -ادوارد سعيد.

« لن يكون لك رأي حتى يكون لك رغيفك الخاص. وما دون ذلك فهو مجرد صدى لرأي من يطعمك.. « A. Gramsci دفاتر فلسفية.

محمد شويا

مقدمة:

في موضوع النخبة يقدم أنطونيو غرامشي الممارسة السياسية (البراكسيس)على أنها فلسفة تجمع النظرية السياسية والممارسات العملية معا، وهي تتكون من ثلاثة أقسام: الاقتصاد السياسي والعلم السياسي والفلسفة..

يقسم غرامشي المثقفين إلى نوعين: المثقف العضوي الذي يقوم بمهام أساسية لإعادة إنتاج مجتمع في شكل متقدم عن الاستغلال الرأسمالي. والمثقف التقليدي الذي يستمد وظيفته من مرحلة تاريخية معينة لخدمة مصالح الطبقة السائدة..

في هذه الورقة سنتناول موضوع النخبة المغربية في تشكلها عبر كرونولوجيا تمتد من ما قبل الكولونيالية، أي ما قبل العلاقات الرأسمالية ضمن البنى التقليدية مرورا بمرحلة الكولونيالية حيث تشكل النخب الهجينة ثم نخب الرأسمال التبعي في المحور الأول. أما المحور الثاني فسنتطرق فيه لواقع النخب اليوم من خلال تمفصلاتها مع النسق السياسي المخزني التبعي وتناقضاتها ومهامها وأدواره

المحور الأول: في تشكل وبنية وتطور النخب المغربية كرونولوجيا تاريخية

1- النخب التقليدية
ما قبل الكولونيالية:
- +النخبة المخزنية :

تتكون النخبة المخزنية على أعلى الهرم من السلطان وأسرته التي تتعاقب على العرش، ويحتكر السلطان السلطتين السياسية والدينية. وكان على العموم ينظر إليه كقائد شرعي للأمة. أما دوره السياسي في أحسن الأحوال فكان تحكيميا مقيدا بسلطة «علماء الدين» و«الأسر النبيلة « و«الشرفاوية»، ثم سلطة زعماء القبائل المخزنية التي ظلت على الولاء التام بل تكرست مع فرض الحماية..

- وإلى جانب السلطان هناك كبار موظفي المخزن في الجيش والجباية والقضاء، وعلى الصعيد المحلي كان السلطان ممثلا بالنظام القايدي -Sys tème Caïdal المخزني الاستبدادي كما ينعته السوسيولوجي الراحل بول باسكون؛ هذا النظام المخزني الاستبدادي المتخلف تم إرساؤه وتنظيمه وعقلنته خصوصا خلال القرن 19م من طرف القوى الرأسمالية العالمية: بريطانيا وفرنسا آنذاك، عبر الضغوط السياسية والدبلوماسية والتجارية والعسكرية مثلا الثلاثي المخزني القائد والشيخ والمقدم كان بنصيحة من جون دريموند هاي الدبلوماسي البريطاني في إطار حزمة من الإصلاحات السياسية والإدارية، يعني النظام القايدي الاستبدادي نسج علاقات سياسية ومصالح واسعة مع قوى المد الامبريالي بالمغرب، وبدأ يتحول نظام وظيفي لخدمة المخزن وأيضا المصالح الرأسمالية العالمية وسيتكرس هذا النظام أكثر مع الحماية في عهد ليوطي H.Lyautey ...

- +النخبة المحلية والروحية :

- لعب علماء الدين و شيوخ الزوايا والشرفاء وأعيان القبائل دورا حاسما ولازالوا في مراقبة المجتمع وإخضاعه وضمان ولائه للمخزن كما حافظوا على القيم والتقاليد المخزنية وشكلوا شبكات منافع وعلاقات زبونية مع سلطات المخزن الذي كان يغدق عليهم الامتيازات وظهائر التوقير والأراضي، والسماح لهم بجباية خدامهم وتأمين العصاة والمتمردين الذي يحتمون بهم وأيضا نسجوا علاقات ومصالح مع القوى الإمبريالية وسهلوا التغلغل الرأسمالي ....

2-صناعة النخب في العهد الكولونيالي:

ترجع سياسة صناعة النخب الى الجنيرال ليوطي 1912/1925 هذا الجنيرال ينحدر من وسط ارستقراطي ملوكي وهذا ما سينعكس على سياسته في إنتاج النخب الملائمة للحفاظ وعقلنة جهاز المخزن (العرش والدين والمجتمع الفيودالي) وتحويله إلى نظام وظيفي يخضع لتنفيذ القرار السياسي والعسكري الفرنسي في التهدئة la pacification ،أي القضاء على المقاومة المسلحة 1912/1933م والاستغلال الاقتصادي .كانت هذه أولويته السياسية، هذه السياسة كانت مخالفة لسياسة وزير المستعمرات والتعليم Jules Ferry الذي كان يستهدف تكوين نخب ومتعاونين جدد «de nouvelles capacités» .

تتلخص سياسة ليوطي في صناعة النخب بالاحتفاظ بالنخب التقليدية بما فيها العرش وعلماء الدين وعلماء الأسر النبيلة المدينية وشبكة الزوايا والأعيان الاقطاعيين بالبوادي، وذلك للحفاظ على التراتبيات الاجتماعية والرجال في أماكنهم.. ولتحقيق ذلك استهدف النخب المدينية، فأنشأ مدارس لأبناء الأسر النبيلة في مدن فاس والرباط ومراكش ومكناس والبيضاء ووجدة، كما توجه إلى أبناء الأعيان الأمازيغ بالبوادي (ثانوية طارق بأزرو) لتكوين النخب العسكرية، فأنشأ الدار البيضاء بمكناس وهي مدرسة عسكرية سيتخرج منها أفقير وأحرضان وادريس بنعمر وامبارك البكاي وغيرهم.. ليوطي ركز على التعليم النخبوي لصناعة نخب متعاونة ووفية للعرش وبعيدة عن النزوع الجمهوري وضعيفة الحس والشعور الوطني قال: « بإمكاننا صناعة مغرب جميل بمثل هؤلاء وهكذا سياسة تعليمية...» سياسة ليوطي الاستعمارية والتعليمية نجحت إلى حد بعيد تجلى ذلك في أطراف Aix-les-Bains نخب فرنسا وأنصار الملكية والاتجاه البراغماتي في النخب المدينية منهم عبد الرحيم بوعبيد من سلا، هذه نخب ليوطي التي جاءتنا بعلاقات استعمارية جديدة..

3. صناعة النخب في ظل النظام التبعي:

ان فحص الطبيعة الاجتماعية ونوعية ولغة التكوينات وكذا السياسات: الاختيارات التعليمية والتكوين في مرحلة إرساء النظام التبعي تبين بالملموس أن الإرث الاستعماري في صناعة النخب وفي إعادة إنتاجها لازالت قائمة.

كان الملك الراحل حريصا على الحفاظ على تركيبة وطبيعة النخب سواء على مستوى أصولها الاجتماعية أو توجهاتها وآفاقها الفكرية والثقافية والسياسية.... بخصوص التركيبة السوسيولوجية لنخب الاستقلال الشكلي ظلت تنحدر من الأسر المخزنية والشرفاوية أو ما يسمى بالأسر النبيلة سواء المدينية المنتمية للبورجوازية التجارية أو الطبقة المتوسطة من المتعلمين الذين تخرجوا من المدارس الفرنسية والذين تابعوا دراستهم في المعاهد والجامعات الباريسية وتقلدوا مناصب في الإدارات والمؤسسات الحكومية والجيش والأمن وفي القطاع الاقتصادي العمومي: الصناعات والمناجم والتجارة الخارجية والموانئ والمطارات والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والنقل والسكن ...

أيضا النخب المنحدرة من العالم القروي من أحفاد النظام القايدي والذين سيطروا على القيادات العسكرية والأمنية إضافة إلى مجدهم الإقطاعي في البوادي.. بالنسبة للآفاق الفكرية والثقافية والسياسية والرمزية لنخب الاستقلال الشكلي، فقد تنوعت بين اتجاه عروبي مرتبط بالمشرق العربي ثقافيا وفكريا وبين التيار القومجي سياسيا سواء حركة القوميين العرب أو النظام البعثي وحتى الناصري، وأغلبهم كان منظما على يسار الحركة الوطنية خصوصا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ثم التيار الإسلاموي داخل حزب الاستقلال، وقد عمل الملك الراحل ضبط وتهذيب هذا التيار بما ينسجم مع النظام الثيوقراطي المستند إلى المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية وتصوف الجنيد يعني الطرقية لإحباط التيار العرفاني. ولاحتكار الحقل الديني قام الملك الراحل بدسترة إمارة المؤمنين في الفصل 19 بأول دستور مكتوب 1962.. وأكد هذه السيطرة بسياسة التعريب والأسلمة وإلحاق جامع القرويين بالدولة. ولإجهاض استقلالية مؤسسة علماء الدين المحافظة بزعامة مولاي بالعربي العلوي استنبت التيار الإخواني داخل التعليم العمومي وجهاز القضاء منذ ستينيات القرن الماضي باستقدام زعماء الإخوان المسلمين الذين طردهم الناصريون والبعثيون من المشرق، كما حاكم المتشيعين والبهائيين المغاربة بل أعدم بعضهم ... إلى جانب النخب المحافظة والتقليدانية استمر في رعاية النخب الفرانكفونية المتخرجة من المدارس والمعاهد والجامعات الفرنسية والمنحدرة من الأسر المحمية والتجار الذين حافظوا على ارتباطاتهم بالأوساط اليمينية الاستعمارية الفرنسية، وعبر سياسة المغربة جففت منابع التيار الفرانكفوني القريب من اليسار الفرنسي والمثقفين النقديين الفرنسيين وأيضا من اليسار الجديد، أي الحركة الماركسية اللينينية المغربية قيد التشكل آنذاك خصوصا بعد انتفاضة العمال والطلبة في مايو 1968 ... ولم يغفل الملك الراحل النخب الأمازيغية الرافضة للاستقلال الشكلي في الريف والاطلس وسوس، من هناك جاء قمع انتفاضة الريف الأولى 1959 بالحديد و النار، وأوعز لعملاء وخدام الاستعمار والإقطاع بالبوادي الدكتور الخطيب وأحرضان والغزاوي والسلاوي بإنشاء حزب الحركة الشعبية 1957 لتقويض نفوذ حزب الاستقلال وسط الأمازيغ بالبوادي، فقد كان التخوف كبيرا من وجود محمد بن عبد الكريم الخطابي إلى جانب جمال عبد الناصر بمنفاه بالقاهرة ..

المحور الثاني: النسق السياسي المخزني وأزمة النخب السياسية والاقتصادية والثقافية

1طبيعة النسق السياسي المغربي:

يتميز النسق السياسي المغربي بالازدواجية يجمع بين الدولة التقليدية وهي الدولة الصلبة أو العميقة والدولة ذات الواجهة الحداثية، إذن النسق السياسي المخزني نسق هجين ما قبل حداثي في جوهره تشكل الملكية قطب الرحى فيه، حيث يجمع الملك بين السلطتين الدينية والزمنية من خلال الفصلين 41 إمارة المؤمنين الفصل 42 الملك هو رئيس الدولة.. فالفصل 41 يعطي الطابع الثيوقراطي للنظام كما يعطي للملك الولاية العامة على كل السلط والمؤسسات والحريات والحقوق، وهذا يتعارض مع معايير النظام الديمقراطي الذي يستند إلى الفصل بين السلط وعقلنتها وتكاملها، وهذا ما يفسر ضعف المؤسسات والأحزاب والنقابات والمجتمع المدني ...

تاريخيا ورغم سيادة التقليدانية ظل السلطان يمارس دورا تحكيميا بين القبائل الملتفة حوله (القبائل المخزنية) وحافظت باقي القبائل على استقلاليتها وتقاليدها وتنظيماتها السياسية ومجالات نفوذها (قبائل السيبة حسب النظرية الانقسامية في السوسيولوجيا الاستعمارية)، بل إن البنيات التقليدية كانت أقوى من السلطان ومحيطه المخزني، فمن داخل التقليدانية ولدت المطالب الإصلاحية. فالدستورانية المغربية بدأها علي زنيبر 1904 برسالة إلى السلطان يطالبه بدستور للبلد على غرار الدستور العثماني بعد أن زار المشرق، بل إن مجموعة صحيفة لسان المغرب بطنجة اقترحت دستورا متأثر بالدستور العرفي الإنجليزي، أيضا مؤسسة علماء فاس عارضت شروط الخزيرات 1906 واحتلال وجدة والدار البيضاء 1907،بل عزلت السلطان عبدالعزيز وعينت عبدالحفيظ ببيعة مشروطة (إلغاء شروط الخزيرات وطرد الفرنسيين من الشرق والشاوية والحفاظ على الاستقلال) كما طالب العلماء المستنيرون بإصلاح التعليم والجهاد ضد القوى الاستعمارية ... مع الأسف في المقابل كانت القوى الاستعمارية قد عملت على تطويع نظام المخزن إلى أداة وظيفية لفرض الاحتلال والاستغلال الاستعماري خصوصا في عهد الجنيرال ليوطي ... بعد التهدئة 1934 اتجهت النخبة الوطنية بحكم أفقها الفكري والثقافي وطبيعتها الإصلاحية إلى إعلان إنشاء الملكية الدستورية والنظام الشوري في وثيقة 11 يناير 1944 ، وبعدها تحقيق استقلال شكلي بمساعدة فرنسا حسب خطاب عبدالرحيم بوعبيد في مفاوضات Aix-les-Bains1956.. في الحقيقة طبيعة النسق السياسي المخزني تحددت في إطار العلاقات الاستعمارية الجديدة باتفاق سياسي بين فرنسا من جهة والملكية وقاعدتها الاجتماعية واتجاه براغماتي داخل الحركة الوطنية تتزعمه البورجوازية الوطنية ممثلة بالأسر المحمية المدينية والتي ستشكل إلى جانب الكمبرادور: الوكلاء الجدد للاستعمار..

2- أزمة النخب السياسية والاقتصادية والثقافية:

+النخب الحداثوية والتقليدية :

أهم تجليات أزمة النخب سواء الحداثوية بما فيها الإسلاموية والعروبية والفرانكوفونية (التقنوقراط) والتيارات الأمازيغية المخزنية أو الشوفينية أو النخب التقليدية من الأسر المخزنية والشرفاوية والطرقية هو إجماعها والتفافها حول النسق السياسي المخزني الذي يمثل التحالف الطبقي السائد الوكيل المحلي للاستعمار الجديد والمبني على اقتصاد الريع والامتيازات والاحتكار والمأذونيات وتهريب العملات والأموال وربط كل مقدرات ومصالح البلد بالمصالح الإمبريالية والصهيونية والرجعية الخليجية..

+أزمة النخب الديمقراطية والحقوقية والعلمانية والثقافية:

مقابل النخب الملتفة حول النسق السياسي المخزني هناك قوى ونخب ديمقراطية حقيقية تنازع المخزن وأتباعه من مجال الحقل المضاد بهذا القدر أو ذاك من داخل المؤسسات الصورية أو من خارجها وتعبر عن نفسها ووجودها من خلال الحركة الجماهيرية الواسعة نسائية وشبيبية ونقابية وحقوقية ومعطلين وطلبة وعمال وفلاحين وكادحين.. مع الأسف هذا الزخم الجماهيري والتضحيات الجسام لحد الساعة ينتهي بانكساره واستيعابه من طرف النسق المخزني في غياب يسار ديمقراطي وتقدمي موحد على برنامج حد أدنى بقيادة سياسية وأفق سياسي ...

النهج الديمقراطي
ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵡⴰⵏ

الملف

■ العدد : 636
■ من 7 الى 13 يناير 2026

annahjad@gmail.com

جبهات النضال الميداني : بين الخفوت والحركية

يتناول ملف هذا العدد موضوع الجبهات الوحدوية في المغرب، والوازع في ذلك محاولة جريدتنا التحليل الملموس لواقع النضال الوحدوي للطبقات الشعبية المتضررة من الاستبداد والفساد، ومستوى التنسيق والنضال الوحدوي في إطار جبهات القوى المناهضة لنظام الاستبداد والفساد.

إن مهمة بناء جبهة الطبقات الشعبية أدرجها حزبنا، حزب النهج الديمقراطي العمالي، ضمن السيرورات الأربع الموجهة لنضاله الفكري والسياسي والميداني. وهذا ما جعل الحزب ينهج هجوما وحدويا تجاه القوى السياسية والنقابية والجمعوية للطبقات الشعبية بهدف تشكيل جبهات تضم كل اليساريين والديمقراطيين، في مختلف واجهات النضال ضد المخزن وسياساته. وساهم، باعتماد هذا التوجه، في مجموعة من المبادرات الوحدوية وفي تشكيل جبهات مثل الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع والجبهة الاجتماعية. وهذه التجارب تتطلب قراءة من حين لآخر في سيروراتها المختلفة لضمان الاستمرارية في أفق بناء جبهة سياسية واسعة من أجل الديمقراطية توحد كل القوى المناهضة للاستبداد والفساد.

ونعتبر، كهيئة تحرير الجريدة، تخصيص ملف العدد لموضوع الجبهات مساهمة في هذه القراءة، ودافعا لكل مهتم في فتح النقاش الإعلامي والسياسي المسؤول حول تجربة هذه الجبهات.

دور الجبهات في الصراع الطبقي من منظور حزب النهج الديمقراطي العمالي

جمال براجع

يناضل حزب النهج الديمقراطي العمالي، من أجل إنجاز برنامجه الاستراتيجي، المتمحور حول مهام التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية، عبر أربع سيرورات مترابطة جدليا فيما بينها هي: سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة، سيرورة بناء وتقوية التنظيمات المستقلة للجماهير، سيرورة بناء جبهة الطبقات الشعبية وأخيرا سيرورة بناء أممية ماركسية.

وتشكل هذه السيرورات الأربعة خريطة الطريق السياسية للحزب الموجهة لممارسته الفكرية والسياسية والنضالية الميدانية. وتجد هذه الخريطة سندها العلمي الموضوعي في تحليل واقع الصراع الطبقي في المغرب والتناقضات التي تحركه في ارتباط جدلي بالقراءة النقدية العلمية التي قام بها الحزب لتجربته الخاصة كامتداد فكري وسياسي للحركة الماركسية اللينينية المغربية، وخصوصا تجربة إلى الأمام، وللتجربة التاريخية للشعب المغربي وحركته اليسارية والديمقراطية، ولتحولات المحيطين الإقليمي والدولي وخصوصا منها ماعرفته منطقتنا من سيرورات ثورية اندلعت سنة 2011 وتجسدت مغربيا في حركة 20 فبراير المجيدة.

-في ترتيب التناقضات الطبقية المحددة للصراع الطبقي في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية المغربية:

من خلال تحليل التناقضات الطبقية المتحكمة في الصراع الطبقي الذي يخترق التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية المغربية ويتحكم في تطورها يمكن التمييز بين:

-التناقض الأساسي بين قوة العمل المنتجة لفائض القيمة والرأسمال المستغل والسارق لفائض القيمة، وبمعنى آخر التناقض بين الطبقة العاملة بمختلف مكوناتها والطبقة البرجوازية السائدة بمختلف مكوناتها. وهذا التناقض يتم حله عبر الثورة الاشتراكية التي تقودها الطبقة العاملة المنظمة في إطار حزبها السياسي المستقل. وهي المهمة التي يشتغل عليها حزب النهج الديمقراطي العمالي؛ وهي مهمة جميع الماركسيين/ات اللينينيين/ات المغربية.

-التناقض الرئيسي بين مجموع الطبقات الشعبية المكونة من الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء وفئات الكادحين في القرى والمدن وفئات البرجوازية الصغرى والمتوسطة، هذا بالإضافة إلى جزء من البرجوازية غير الاحتكارية المتضررة من الريع والاحتكار والاستبداد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الكتلة الطبقية السائدة (البرجوازية الكومبرادورية وملاك الأراضي الكبار والمافيا المخزنية) ونظامها المخزني والامبريالية وخصوصا الفرنسية التي ما زالت شركاتها تحتكر جزءا هاما من الاقتصاد الوطني رغم تقلص نفوذها السياسي والاقتصادي مؤخرا لصالح الامبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني.

وحل هذا التناقض الرئيسي يتم تحت قيادة جبهة الطبقات الشعبية على أرضية برنامج التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي. وبالنسبة لنا، كحزب ماركسي لينيني، يجب أن يكون حل هذا التناقض تحت قيادة الطبقة العاملة حتى يكون منفتحا على الأفق الاشتراكي.

-وهناك تناقضات ثانوية وسط الكتلة الطبقية السائدة حسب استفادتها من الريع وتوزيع فائض القيمة والثروة وموقعها من مركز القرار السياسي والاقتصادي. ويقوم النظام المخزني بتدبير العلاقات فيما بينها. كما أن هناك تناقضات ووسط الطبقات والفئات الشعبية حسب موقعها الطبقي ومدى استفادتها من نظام الإنتاج السائد. وتعد الطبقة العاملة والفئات الكادحة الأكثر تضررا من هذا النظام. وتخترق هذه الطبقات والفئات تعبيرات سياسية ومدنية متعددة تعبر إلى هذا الحد أو ذاك عن مصالح ومطامح كل منها.

فبناء الأدوات السياسية لحل هذه التناقضات يستند، إذن، على فهم وترتيب هذه التناقضات حسب طبيعتها وأولوياتها.

-جبهة الطبقات الشعبية ضرورة تاريخية للتغيير الوطني الديمقراطي الشعبي:

كما قلنا سابقا مهمة جبهة الطبقات الشعبية هي مهمة استراتيجية ثورية تهدف إلى حل التناقض الرئيسي عبر التخلص من المخزن باعتباره العائق الرئيسي أمام تحرر شعبنا من الاستبداد والتبعية والقهر الطبقي وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي حيث السيادة والسلطة للشعب. فجوهر هذا المشروع إذن هو انتزاع السلطة السياسية من الكتلة الطبقية السائدة واستبدالها بالسلطة الشعبية. مما يجعل من بناء هذه الجبهة عملية صعبة ومعقدة وطويلة تفرض تضحيات كبيرة. ومن المؤكد أن عملية بنائها ستعرف فترات مد وجزر، وستواجه تحديات كبيرة وكثيرة في سيرورة الصراع الطبقي ضد عدو طبقي شرس لن يتم هزمه بسهولة. إذ سيبذل كل ما في وسعه، وبكل الوسائل، من أجل الحيلولة دون بناء هذه الجبهة بما فيها ذلك توظيف العناصر الرجعية والانتهازية وسط الطبقات الشعبية، وخصوصا وسط البرجوازية الصغيرة، وقواها السياسية والنقابية والجمعوية، وتسعير التناقضات الثانوية التي تخترق هذه الطبقات والقوى. وهذا ما يتطلب من القوى الثورية والديمقراطية بناء تصوراتها للتحالفات السياسية والنضالية على قاعدة المصالح الفعلية للطبقات الشعبية وطموحاتها في التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي بعيدا عن المصالح الفئوية الانتهازية. وبناء على هذا التصور فإنه لا بديل لهذه القوى عن النضال الجماعي المشترك والتنسيق فيما بينها في كافة واجهات الصراع الطبقي السياسية والنقابية والحقوقية والجمعوية.

إن الانخراط الجماعي للقوى الثورية والديمقراطية والحية في الحراكات والنضالات الشعبية المختلفة والتنسيق الميداني فيما بينها لإنجاح هذه الحراكات والنضالات وتدبير العلاقات والتناقضات فيما بينها بالطرق الديمقراطية وفق رؤية جماعية واضحة مبنية على خدمة المصالح والمطامح الفعلية للطبقات الشعبية يعد شرطا ضروريا للتقدم في توفير شروط بناء جبهة الطبقات الشعبية.

إن الوضوح النظري والسياسي للتناقضات الطبقية وترتيبها بين ما هو أساسي ورئيسي وثانوي ضروري للصياغة السديدة لمسألة التحالفات وتحديد ما هو استراتيجي منها وما هو مرحلي. والمرحلي هنا ليس بمعناه الانتهازي بل بمعناه الموضوعي كضرورة تفرضها الشروط الموضوعية للصراع الطبقي في كل مرحلة من مراحله، مما يكسبه بعدا استراتيجيا من خلال مساهمته في تراكمات سيرورة التغيير الثوري.

وبناء على ما سبق نميز في حزب النهج الديمقراطي العمالي بين نوعين من الجبهات التي تقود إلى بناء جبهة الطبقات الشعبية، وهذا التمييز هو فقط منهجي، لأن كلاهما يندرجان ضمن نفس السيرورة ويتوخيان تحقيق نفس الهدف ألا وهو تجميع جميع الطبقات والقوى المناهضة للمخزن في جبهة شعبية واسعة من أجل إسقاطه كخطوة نحو الانتقال إلى الديمقراطية، وهذين النوعين هما:

- الجبهات الميدانية: « تنسق العمل النضالي الميداني في كافة مجالات وساحات الفعل النضالي، وتهتم بالحراكات الشعبية وغيرها، وتراكم المكتسبات وتساعد على بناء علاقات التعاون المشترك حول قضايا النضال الميداني.» والجبهات الميدانية هي جبهات تكتيكية مرنة ومنفتحة للنضال المشترك قد تجمع بين قوى سياسية ومجتمعية ذات مرجعيات فكرية وسياسية مختلفة، لكن ما يجمعها هو الأهداف المشتركة موضوع النضال المشترك. كما هو الشأن مثلا بالنسبة للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، والجبهات الميدانية المحلية حول الملفات الاقتصادية والاجتماعية الشعبية وغيرها.

وقد شكلت حركة 20 فبراير تجربة تاريخية غنية لهذا النوع من الجبهات، حيث اندمجت فيها قوى سياسية واجتماعية مختلفة تحت شعار» إسقاط الاستبداد والفساد ومن أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية». وقد بينت هذه التجربة إمكانية النضال المشترك بين التعبيرات السياسية والنقابية والجمعوية للطبقات الشعبية رغم اختلافاتها في المرجعية. ومن شأن الاستفادة من دروسها الغنية تطوير وتقوية النضال المشترك وسط الطبقات الشعبية بهدف توحيد نضالاتها وحراكاتها والارتقاء بذلك سياسيا إلى مستوى صياغة برنامج التحرر الوطني الديمقراطي الشعبي للحسم مع النظام المخزني والكتلة الطبقية السائدة. وكلما نجحت الجبهات الميدانية في الانغراس وسط الجماهير الشعبية المتضررة من الأوضاع القائمة والدفاع عن مطالبها ومصالحها وفي تحقيق أهدافها، ولو نسبيا، كلما استعادت الجماهير الثقة في نفسها وفي أهمية وحدتها، واقتنعت أن النضال هو وحده هو السبيل للدفاع عن مكتسباتها وانتزاع حقوقها، بالإضافة إلى استعادة ثقتها في العمل السياسي والنقابي والجمعوي الجاد والمناضل.

فالجبهات الميدانية بهذا المعنى تتوقف على إرادة وقدرة القوى السياسية والمجتمعية المختلفة المناهضة للمخزن على توحيد الحركة النضالية الجماهيرية في مختلف المجالات والقطاعات والمناطق في سيرورة التغيير الديمقراطي الحقيقي ومنحها البعد السياسي من خلال بلورة الشعار السياسي المناسب لكل مرحلة من مراحل الصراع الطبقي لإضعاف سلطة المخزن والكتلة الطبقية السائدة والنفوذ الامبريالي والصهيوني ببلادنا. ومن شروط بناء وإنجاح الجبهات الميدانية هو فتح الحوار العمومي بين مختلف مكونات الصف المناضل حول قضايا وإشكالات وسبل التغيير الديمقراطي. ومن شأن ذلك تقريب وجهات النظر وتحقيق توافقات بشأن القضايا الخلافية أو المختلف حولها وإرساء أجواء الثقة فيما بينها وبلورة قواعد مشتركة للتدبير الديمقراطي للعلاقات فيما بينها بما يقوي الحركة النضالية للجماهير ويخدم أهدافها.

-الجبهة الديمقراطية:

فإذا كان بناء الجبهات الميدانية وتقويتها وتطويرها ضروريا لخلق الدينامية النضالية في ساحات النضال الشعبي ضد الاستبداد المخزني والاستغلال الرأسمالي والقهر الطبقي، فإن بناء الجبهة الديمقراطية يعد من الشروط الضرورية لإعطاء الجبهات الميدانية الدينامية

تابع 8 ◄

النضالية والأفق السياسي المفتوح على التغيير الديمقراطي الحقيقي، لأن هدف هذه الجبهة ليس فقط إسقاط المخزن، بل بناء النظام الديمقراطي الوطني الشعبي مما يجعل منها أداة سياسية استراتيجية في قيادة الجبهة الجبهات الميدانية وتوحيدها وتوجيهها في أفق بناء جبهة الطبقات الشعبية.

وتضم الجبهة الديمقراطية كافة القوى والفعاليات والتيارات اليسارية والديمقراطية النقابية والحقوقية والمدنية التي تؤمن وتناضل من أجل مغرب متحرر وديمقراطي. ويبقى دور القوى اليسارية الثورية والديمقراطية أساسيا في بناء هذه الجبهة ونجاحها. لذلك لابد لهذه القوى من توحيد صفوفها وخوض النضال الوحدوي على قاعدة برنامج نضالي حد أدنى. وهذا ما يحتم عليها التقييم النقدي لتجاربها الخاصة وللتجارب الوحدوية السابقة وتطوير تصوراتها لمسألة التحالفات بناء على الإجابة العلمية على التناقضات الطبقية الموضوعية وقضايا الصراع الطبقي ومتطلبات التغيير الديمقراطي، وليس على التصنيفات والأحكام الأيديولوجية المسبقة والخاطئة وتغليب منطق الخلاف والاختلاف على منطق النقد والنقد الذاتي والحوار الديمقراطي البناء والهادف.

إن الوحدة النضالية للقوى اليسارية من شأنها تقوية التنظيمات المستقلة للجماهير التي تناضل في إطارها، وخصوصا المنظمات النقابية كأدوات للطبقة العاملة لخوض الصراع الطبقي ضد البرجوازية في حقله الاقتصادي. فمن بين العوائق الرئيسية التي تعترض الحركة العمالية والجماهيرية هي ضعف وتشتت النقابات وتحييدها عن الصراع الطبقي من طرف القيادات البيروقراطية المتنفذة في معظمها. وهذا ما فوت ويفوت فرص التغيير الديمقراطي الحقيقي ببلادنا كما حدث أثناء اندلاع حركة 20 فبراير، ويجرد الطبقة العاملة من أهم أداة طبقية في مواجهة المخططات الطبقية المخزنية الجهنمية التي يتم تمريرها بدون مقاومة تذكر. لكن القوى اليسارية نفسها تعاني من الضعف والتشتت والانتظارية والعزلة عن الجماهير والصراعات الذاتية. فمنها من لايزال يجتر أوهام التوافقات مع المخزن رغم العواقب الخطيرة لهذه السياسة في عرقلة وتحريف الصراع الطبقي، ومنها من لا يزال يجتر الممارسات الانعزالية أو الفوضوية التي تشوش على حركة النضال الجماهيري وتعزله عن مجرى الصراع الطبقي. كما أن التباطؤ الملحوظ في مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة الذي أعلن عنه حزب النهج الديمقراطي العمالي في مؤتمره الوطني الخامس في صيف 2022 يساهم بدوره في تأخر مهمة بناء الجبهة الديمقراطية ويصعب مهمة بناء الجبهات الميدانية أيضا.

إن تجربة الجبهة الاجتماعية مثال بارز على فشل القوى اليسارية والديمقراطية في بلورة الفعل السياسي والنضالي المشترك. لقد عقدت آمال كبيرة على تأسيس هذه الجبهة لخوض النضال الوحدوي اليساري والديمقراطي في مواجهة الاستبداد المخزني والهجوم الرأسمالي على حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي، ولتأطير وتوجيه الحركة النضالية الجماهيرية. لكن غياب الإرادة لدى بعض مكوناتها تسبب في تجميدها وتحييدها عن مجريات الصراع الطبقي.

إن التقييم الموضوعي الجماعي لهذه التجربة من شأنه توفير شروط أفضل لتقوية أدوات النضال الوحدوي وفرز أشكال تنظيمية وحدوية أرقى تتجاوز سلبيات تجارب الماضي وتفتح آفاقا لتجارب جدية أكثر تقدما وفعالية وتأثيرا في الصراع من أجل التغيير الديمقراطي بشرط توفر الإرادة السياسية المتبادلة بين قوى الصف اليساري والديمقراطي.

خلاصة عامة:

إن منظور حزب النهج الديمقراطي العمالي لمسألة الجبهات يندرج ضمن تصوره العام لاستراتيجية التغيير الوطني الديمقراطي الشعبي ذي الأفق الاشتراكي. فالجبهات سواء الميدانية أو الديمقراطية هي أدوات سياسية يتمفصل بناؤها وتقويتها مع سيرورة بناء وتقوية التنظيمات المستقلة للجماهير ومع سيرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

وإذا كانت مهمة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة من مسؤولية الماركسيين/ات اللينينيين/ات، فإن مهمة بناء الجبهات والتنظيمات المستقلة للجماهير هي مسؤولية كل اليساريين/ات والديمقراطيين/ات، مما يفرض عليهم/ن خوض الحوار الجماعي للإجابة على متطلبات التغيير وبلورة برامج العمل المشترك وخوض النضال الوحدوي في قلب النضالات والحراكات العمالية والشعبية في أفق تحرر شعبنا وبناء النظام الوطني الديمقراطي الشعبي.

25 دجنبر 2025

المرجع: أطروحات المؤتمر الوطني الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي

في راهنية الجبهة الموحدة للنضال الشعبي من أجل التخلص من المخزن وبناء نظام ديمقراطي

مصطفى أحمد

أنظر بإيجابية إلى المحاولات التي تروم توفير بعض الشروط الأولية لبناء جبهة سياسية في بلادنا. وأخص بالذكر المبادرة التي تقودها فعاليات من اليسار الديمقراطي والمتمثلة في العمل من أجل جبهة سياسية ديمقراطية تقوم على أساس برنامجي بين القوى اليسارية، وقد وجهت «نداء لفعل موحد لقوى اليسار من أجل التغيير الديمقراطي» و»مذكرة سياسية من أجل جبهة ديمقراطية لقوى اليسار بالمغرب» بتاريخ 26 أكتوبر 2025.

أما المبادرة الأخرى فهي قيد الإعداد من طرف أطر وشخصيات يسارية وديمقراطية وإسلامية وتهدف إلى بناء جبهة سياسية عريضة تضم قوى اليسار والعدل والإحسان.

لا شك أن هذه المحاولات، تندرج ضمن الهدف السياسي المباشر لنضال شعبنا، وهو التخلص من المخزن وبناء نظام ديمقراطي على أنقاضه. ولا شك أيضا أنها تعبر عن حاجة موضوعية ملموسة تفرضها متطلبات الصراع الطبقي: تفاقم مظاهر الاستبداد والفساد والعمالة للصهيونية فضلا عن التبعية المطلقة للإمبريالية الأمريكية بوجه خاص وتفشي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وبروز معالم واضحة لصراعات في قمة النظام المخزني مقابل تحركات متواترة في القاعدة الشعبية تؤكد على أن عموم جماهير شعبنا بما في ذلك القوى الوسطى وعناصر من البرجوازية العليا المتضررة من الريع والاحتكار، ترفض هذا النظام المسؤول عن البؤس والقهر والذل.

خلال العشرين سنة الأخيرة وبعدما انفضح ما سمي بالعهد الجديد بشكل ساطع، ظهرت للوجود التنسيقيات ضد الغلاء وتدهور الخدمات العمومية سنة 2006 وقامت بنضالات هامة ضد غلاء المعيشة وضرب المرفق العمومي نتيجة خوصصة قطاعي الصحة والتعليم من خلال الميثاق الوطني للتربية والتكوين والارتفاع الصاروخي لفواتير الماء والكهرباء نتيجة ما يسمى بالتدبير المفوض وصلت حد العصيان المدني في طنجة وبوعرفة برفض الساكنة الجماعي أداء هذه الفواتير. وعرفت بلادنا هزات اجتماعية قوية في صفرو وسيدي إفني وكأنها كانت تبشر برياح الثورة التي جسدتها حركة 20 فبراير التي أرعبت النظام القائم، ولكنها لم تنجح في دفع القوى السياسية الأساسية نحو بلورة قيادة حازمة مسلحة بشعار مركزي سديد والمضي بهذه الانتفاضة الشعبية المجيدة نحو الظفر بالسلطة. وهذا هو السبب الجوهري الذاتي في تراجع وخفوت ثم تلاشي هذه الحركة.

لكن سرعان ما انطلق مد نضالي شعبي جديد تمثل في الحركات الاحتجاجية وعلى رأسها حراك الريف (نهاية أكتوبر 2016) ثم حراك جرادة وفي مدن أخرى (أوطاط الحاج، زاكورة، تندرارة، ...) سنة 2018 والمقاطعة الاقتصادية الواسعة لعدد من منتجات ثلاث شركات ترمز للريع والاحتكار والتبعية (سنترال دانون، أفريقيا لتوزيع الغاز والوقود وسيدي علي للمياه المعدنية) في أبريل من نفس السنة وصولا اليوم إلى حراك شباب GenZ الذي ووجه أكثر من سابقيه بالحديد والنار والقتل بالرصاص الحي وحملة اعتقالات واسعة جدا وأحكام غاية في الجور والقسوة.

هذا دون أن ننسى الكفاحات النقابية خاصة الحراك التعليمي لخريف 2023 وكل الجهود المتعلقة بإسقاط قانون الإضراب والذي يعد تمريره هزيمة أخرى للطبقة العاملة وأنصارها المخلصين.

لا يمكن إنكار انتزاع بعض المكتسبات بفضل هذه النضالات لكنها مكتسبات جزئية ومؤقتة، إذ سرعان ما يتم الانقضاض عليها عبر المزيد من الزيادات في الأسعار والخوصصة والقمع والمديونية والتلاعب بالإرادة الشعبية بتنظيم انتخابات مخدومة يقاطعها شعبنا بشكل عارم.

نهوض جماهيري يليه نكوص وتراجع ثم نهوض وهكذا بسبب الطابع الدفاعي والمشتت وغياب أفق سياسي واضح لهذه النضالات المريرة.

الجبهة الموحدة باعتبارها قيادة حازمة للنضال الشعبي وحدها قادرة الآن على إخراج كفاح شعبنا الطويل من هذه الدائرة المغلقة التي تستنزفه منذ الاستقلال الشكلي والسير به أماما لإسقاط المخزن وبناء نظام ديمقراطي على أنقاضه. وفي غياب هذه القيادة تكون الآثار سلبية للغاية من تبديد للطاقات والجهود وتفشي الإحباط والسلبية واتساع دائرة العفوية والنفور من التنظيم فضلا عن إطالة عمر الاستبداد وهذا هو الأخطر.

خلال هذه الفترة الطويلة تم تأسيس تجمع اليسار الديمقراطي في يونيو 2004، ولكن هذا الإطار اليساري فشل في تطوير الدينامية النضالية المشار إليها أعلاه وراحت أجزاء منه تتقارب بينها فأسست على أنقاضه تحالف اليسار الديمقراطي لدخول انتخابات شتنبر 2007.

وتم تأسيس الجبهة الاجتماعية المغربية في نهاية دجنبر 2019 بين سائر القوى اليسارية والديمقراطية لتوحيد الحركات الاحتجاجية ولكنها فشلت في الأمر رغم الدينامية النضالية التي بثتها وانتهت إلى التلاشي بعد حوالي أربع سنوات من العمل، وذلك بسبب ضعف القناعة بالعمل المشترك والحسابات الضيقة والحلقية والمسلكيات الخاطئة. وللتاريخ، فقد كان النهج الديمقراطي الحزب الوحيد الذي طرح ودافع خلال تأسيس هذه الجبهة وبعد ذلك عن فسح المجال أمام العدل والإحسان للعمل داخلها ولكنه كان أقلية.

وحدها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع التي تأسست في نهاية فبراير 2021 صامدة في مواجهة مستمرة ومباشرة مع النظام المغربي وتعطي الدليل الملموس على إمكانية قيام جبهة سياسية واسعة من أجل الديمقراطية تضم كافة القوى المناهضة للفساد والاستبداد.

إن المبادرات المشار اليها أعلاه غير متناقضة بل متكاملة، ذلك أن القوى اليسارية والديمقراطية يمكن أن تتكتل وتنسق جهودها داخل الجبهة الواسعة بالشكل الذي تريد فهذا من حقها.

إن بناء الجبهة الموحدة يتطلب مباشرة الحوار العمومي بين مكوناتها. نقول الحوار العمومي وليس الوطني لأن الحوار يجب أن يتم بين المكونات المعنية بالتغيير لا غيرها من القوى المستسلمة للمخزن.

ومن الإشكالات التي يجب التوافق حولها في نظري:

-الخطوط العامة للبرنامج العام للتغيير الديمقراطي؛

-أسلوب التغيير وهو الانتفاضة الشعبية السلمية والعصيان المدني والإضراب الجماهيري. ومن البديهي أنه لا معنى لأي برنامج دون الاتفاق على أساليب التغيير؛

-الشعار المركزي وهو المجلس التأسيسي.

ولا شك أن النجاح في بناء الجبهة ومواصلة الكفاح ضد المخزن يتطلب الاستفادة من التجارب السابقة التي أتينا على ذكرها وخاصة منها تجنب منطق الاشتراطات مثل الملكية البرلمانية وغيره من الشعارات التي تفرق بدل أن توحد.

ومن المداخل الإيجابية بناء جبهات في مجالات معينة مثل الجبهة الطلابية والشبابية والنسائية والنقابية ونحن نعلم الدور الرئيسي الذي قامت به في الثورة السودانية من خلال تجمع المهنيين السودانيين. ومن الأمور الهامة بناء الجبهة من خلال الحركة النضالية الجماهيرية بترسيخ روح الوحدة والعمل المشترك وتقوية الحركات الاحتجاجية وصيانتها ومساعدتها على انتزاع مكتسبات، الشيء الذي يعزز ثقة الجماهير في النضال ولف الملايين حول الجبهة.

28 دجنبر 2025

في مسألة الانتخابات والصراع على السلطة بالمغرب

كريم لحسن

إن المسارالسياسي والتنظيمي العام للدولة المخزنية قبل نظام الحماية لم يكن يسمح بالتحديث أوالإصلاح بحكم وطبيعة البنية المخزنية الغارقة في التخلف والتقليدانية بكونها بنية ذات طابع قرسطوي قائمة على الاستبداد والطاعة تحكم بتقاليدوأشكال إدارية بدون دستور وأحزاب سياسية، لأن جوهر السلطة المخزنية لا يقبل بالأحزاب لأنها قناة للتمثيل السياسي للحكم، وعندما تتمرد المناطق أو القبائل على سلطته تتعرض سلطته لفراغ سياسي داخل الدولة (القبائل السائبة) وتنكمش سلطته ونفوذه. وكان هذا أحد دوافع نظام الحماية التي استقدمها المخزن لحمايته حيث جوبهت بمقاومة عسكرية شديدة. ولاحتواء هذا التوجه السياسي والكفاحي الذي ستكون له تبعات ونتائج كبيرة على الاستعمار الامبريالي وعلى سلطة المخزن ذاته، تم تشكيل مقاومة مدنية قادتها البرجوازية التجارية والنخبة المثقفة انذاك يجمعها إطار عام، الحركة الوطنية، لاضفاء طابع موحد للنضال السياسي في البلاد وكانت هذه الحركة تميل إلى الطابع التنظيمي أكثر منه سياسي ايديولوجي بحيث لم يكن لها وضوح في خطها

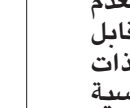

اشتدت حدة الصراع السياسي نتيجة الازمات الاقتصادية وبفعل الوعي السياسي الكبير للجماهير الشعبية وللطبقة العاملة مما جعله يلجأ إلى الدفع بالمزيد من الأحزاب الريعية عند كل مرحلة انتخابية لتفعيل مؤسساته (البرلمان والذي لاسلطة له والمجالس الجماعية الصورية والريعية، عن طريق تزوير العمليات الانتخابية التي كرست وعمقت سياسة تبعية يقاس حجم مصائبها بحجم تخلفها.

السياسي وبرنامجها العام فانحصرت مطالبها في قضايا ومطالب إصلاحية واستمرت لعقد من الزمن إلى أن نظمت في إطار حزب سياسي فضفاض (حزب الاستقلال) الذي قاد مرحلة التعاون مع المخزن والتفاوض مع السلطات الفرنسية التي انتهت بالحصول على استقلال شكلي تميزت بهيمنة واضحة للحركة على المشهد السياسي بمحاربة ومنع التنظيمات الثورية وكذا المقاومة المسلحة التي رفضت صيغة وشكل هذا الاستقلال، حيث أوهمها المخزن بشراكة استراتيجية في الحكم وهذا ما حفزه على استكمال ما عجزت عنه السلطات الفرنسية بمجابهة جيش التحرير والمقاومة في الريف وجنوب المغرب.

وبعدما رسخت فرنسا دعائم الدولة المخزنية بتكييف البنية التقليدية مع ما انتجته القبائل من اعراف وقوانين متقدمة أولا، ولترسيخ البنية المخزنية كنظام موحد للأمة المغربية من جهة ومن جهة أخرى بعصرنة بنية الدولة المخزنية وبعد استتباب الأمر أخرج النظام المخزني وثيقة الدستور الممنوح الذي كشف الوجه الحقيقي لطبيعة الدولة الحقيقية ولطبيعة الاستقلال الشكلي ولطبيعة الحركة الوطنية. فكان النظام المخزني في حاجة ماسة للأحزاب لتسهيل عملية الحكم بضرب بعضها ببعض ولعبه دور الحكم يسمح له بإعادة التوازن السياسي واحترازا من تبلور المشروع التحرري الذي يرفض الصيغة السياسية للدولة ما بعد الاستقلال الشكلي لاسيما وأن مشروع الدولة الوطنية الوحدوية كان يتبلور على المستوى الاقليمي الذي كان نموذجا يحتدى به من قبل الانظمة البرجوازية الصغيرة في المحيط الاقليمي. سارعت الدولة المخزنية بتعطيل والغاء الفضاء السياسي بفرض حالة الاستثناء تزامن أيضا مع الانشقاق الذي عرفه حزب الاستقلال بخروج الجناح البرجوازي الصغير اليساري (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) والذي اغضب القصر انذاك وقام ايضا بحظر الحزب الشيوعي المغربي في إشارة واضحة تقضي بعدم السماح لاحزاب يسارية أوقومية. بالمقابل عمل المخزن على الدفع بخلق أحزاب ذات توجهات «يمينية» إلى الساحة السياسية بغرض محاصرة أحزاب الحركة الوطنية وإضعافها وعزلها عن الجماهير الشعبية. هذه هي طبيعة الحكم المخزني الذي يلعب على الانقسامات وتشتيت الاحزاب كما كان يفعل بالقبائل القوية حيث يقوم بإعادة توزيعها في المناطق بغرض إضعاف شوكتها لاخضاعها ومخزنتها.

إن هذه السياسة المبنية على أضعاف الاحزاب الوطنية بشتى الطرق وإجبارها على القبول به والتعايش معه دفع بتيارات ماركسية من داخل أحزاب الحركة الوطنية والتي رفضت التعايش ايضا بين المتناقضات وأسست منظمات كانت مفصلا بين اليسار التقليدي الاصلاحي وما بين اليسار الراديكالي الثوري الجديد الذي يسعى إلى تعميق التحرر الوطني ببناء اقتصاد وطني وإصلاح زراعي منتج وتحقيق التنمية الشاملة والديموقراطية عل السواء، فكانت ردة فعل المخزن أن واجه هذه التنظيمات التي أعلنت مواجهة سياسة المخزن بالقمع والسجن والمنفى...

واشتدت حدة الصراع السياسي نتيجة الازمات الاقتصادية وبفعل الوعي السياسي الكبير للجماهير الشعبية وللطبقة العاملة مما جعله يلجأ إلى الدفع بالمزيد من الأحزاب الريعية عند كل مرحلة انتخابية لتفعيل مؤسساته (البرلمان والذي لاسلطة له والمجالس الجماعية الصورية والريعية، عن طريق تزوير العمليات الانتخابية التي كرست وعمقت سياسة تبعية يقاس حجم مصائبها بحجم تخلفها.

وعبر هذا الخط الزمني كانت آلة المخزن تنشط في شيطنة الأحزاب الحقيقية والمناضلين وتعمل على تقسيم المقسوم.

ومع نهاية الحرب الباردة وتفكك القوة العظمى التي شيدتها الثورة البلشفية وما رافقها من دعاية كبيرة مخدومة وموجهة من المؤسسات الامبريالية المالية والاكاديمية والاعلامية بهدف تقويض الفكر الاشتراكي وتهديم البنى العقلية والتنظيمية الحاملة لقيمه وتعاليمه حيث تحركت كل القوى المعادية للشيوعية من دويلات الخليج بإيعاز من الغرب والحركات الدينية الاسلامية والمسيحية لمهاجمة الفكر الاشتراكي والشيوعي وتمجيد البنية الفوقية والأيديولوجية الرأسمالية وخرافاتها. وأمام هذا الحدث التاريخي الذي صور كانه انفجار عظيم، انهارت منظومة بكاملها ومعها كثير من الأحزاب الشيوعية التي هيمنت علي قيادتها تيارات إصلاحية وانتهازية او حتى ليبرالية، أجرت مراجعات ايديولوجية وفكرية وشملت هذه المراجعات برامج هذه الأحزاب وتمت دبلجة وإخراج افلام هوليودية تنزع عنها صفة وقيم الانسانية.

وارتباطا بهذا السياق، تم الافراج عن قيادات ومناضلي اليسار المغربي الذي انشغل بدوره بما يجري في العالم وتولدت اسئلة كبيرة وكثيرة تصب في تقييم تجربة اليسار الراديكالي بالمغرب ارتباطا بالتحولات الجارية والتي تهاوت عقبها أنظمة وتنظيمات وأحزاب سياسية

انحصرت مطالبها في قضايا ومطالب إصلاحية واستمرت لعقد من الزمن إلى أن نظمت في إطار حزب سياسي فضفاض (حزب الاستقلال) الذي قاد مرحلة التعاون مع المخزن والتفاوض مع السلطات الفرنسية التي انتهت بالحصول على استقلال شكلي تميزت بهيمنة واضحة للحركة على المشهد السياسي بمحاربة ومنع التنظيمات الثورية

كبيرة كان لها الأثر الكبير على التنظيمات الماركسية المغربية ومعهم الكثير من المناضلين. فدخولها ليس كخروجها باحساسها بالضعف التنظيمي وانكماش قوتها في واقع لم يتغير. فانطلقت اولى الجهود بإعادة تجميع اليسار وإعادة بنائه على ضوء هذه التحولات من أجل تشكيل القوة القادرة على قيادة التغيير وإكمال المصار النضالي في الصراع مع التحالف الطبقي القائم. ونتيجة التحولات الجارية والمراجعات الايديولوجية والفكرية التي قامت بها هذه التنظيمات القائمة والتي بدأت في السجن وانتهت خارجه، ازدادت الهوة بين التنظيمات اليسارية وبينها وبين امتداداتها التنظيمية في النقابات والمجتمع المدني وفي الحركة الطلابية. ويمكن تقسيمها على الأقل إلى قسمين اساسيين:

– قسم منه صامد واحتفظ بخطه السياسي والتنظيمي باستثناء تغييرات تبناها على مستوى تكتيكاته.

– قسم ثاني أجرى مراجعات كبيرة على خطه السياسي والتنظيمي وقاده إلى تغيير وتخفيض موقفه السياسي من الدولة المخزنية بتبني الملكية البرلمانية والاشتراكية الاجتماعية. وانتهت فكرة التجميع أو الوحدة إلى الفشل، لان الشروط الذاتية لعبت دورا كبيرا في الفشل نتيجة المراجعات والتقييمات السريعة والمتسرعة التي أدت إلى حل جزء من تنظيمات اليسار بحكم أن بنيتها كانت سرية وبالتالي غاب الخيط الناظم لها وحافظ على وجوده في التنظيمات المدنية والنقابية والثقافية لأعلان شهادة قيد الحياة فقط وهذا في حد ذاته مؤشر على الصمود. إلا أن استمرار اليسار في الوجود على هذا الشكل يجعله عرضة للتلف لأن بوصلة اليسار هي التنظيم السياسي أولا وشرط من شروط استمراره. الذي يحميه من الانحراف وهذه كانت سبب إضعافه واندماجه في تنظيمات وأحزاب تفرعت عن أحزاب اشتراكية بدافع البيروقراطية والتهميش. وتشكلت صورة اليسار بتلاوينه الاصلاحي والاجتماعي والجدري /الثوري المشتت والضائع مقارنة بأحزاب يمينية متكتلة تستمد قوتها من المخزن لا تظهر إلا في الانتخابات فهي تشبه المنظمات والجمعيات التابعة للدولة والحكومة لانها تشكل جزءا من البنية السياسية والقانونية للدولة.

ولعل استراتيجية المخزن تتركز على اليسار الفاعل ويعمل دائما على جره من ساحات اليسار وإحداث الانقسامات داخله بمختلف أشكال الاستقطاب كما هو الحال حاليا، يعمل على توسيع نسبة الكوطا التي تمثله في البرلمان.

ورغم نية اليسار وصدقيته في بناء الجبهات الميدانية التي تساهم في إذابة الخلافات والتناقضات. عندما تنزل على أرضية الواقع وتبقى الأسئلة والشكوك مطروحة عن فشل الجبهات السياسية منها والميدانية لأنها تحمل بذور الفشل داخلها إما عبر تسلل المخز إلى داخلها أو عن طريق الاستقطابات وأحيانا يعمل على العرقلة وشل ديناميتها. لأن بناء التحالفات يشكل شرطا من شروط القوة الضرورية للتغيير وهذه التحالفات تساهم في ايقاض الوعي السياسي عند الجماهير.

تبني الجبهة السياسية على اساس مشترك وعلى برنامج موحد وتنسيق تنظيمي واضح وتتقوى بالوحدة الداخلية والدعم الشعبي.وتتقوى أيضاباحترام القرارات المشتركة وتنفيذها وإشراك الجماهيرفي النضال.

ضرورة توفرها على قيادة قادرة على حل الخلافات ومنع الانشقاقات.

إن افق التغيير يحتاج دائما إلى أفق التفكير في ارتباط وثيق بما يجري في الواقع، فإرادة التغيير هي وحدها قوة يمكن ان تصنع الآليات التي تحققها وتهتدي إلى الطرق التي توصل إليها.

رسائل القسام لكل من يهمه الأمر:

المقاومة لن تنزع سلاحها طالما ظل الاحتلال قائماً

توقفت أمام الفقرات الرئيسة، التي وردت في بيان الناطق الرسمي الجديد لكتائب القسام بتاريخ 29 ديسمبر/ كانون أول الماضي ، بشأن استشهاد قادتها العسكريين الأربعة ، وهم محمد السنوار - رئيس أركان كتائب القسام - ومحمد شبانة (أبو أنس)، قائد لواء رفح، الذي استشهد برفقة السنوار ، ,حكم العيسى (أبو عمر)، الذي وصفته الكتائب بأنه من القادة الذين راكموا خبرات عسكرية في أكثر من ساحة، قبل أن يستقر في غزة ويتولى مهام قيادية، ورائد سعد (أبو معاذ)- قائد ركن التصنيع- والناطق العسكري باسم كتائب القسام أبو عبيدة (حذيفة الكحلوت).

عليان عليان (*)

من يقرأ بدقة هذه الفقرات يلاحظ ما يلي :

1. أن المقاومة بعد مرور 26 شهرا على العدوان الصهيو أمريكي، لا تزال تتحدث عن ذات المواقف التي أدلت بها في مرحلة ما بعد السابع من أكتوبر 2023 حول تداعيات وأبعاد الطوفان، في أنه أدى إلى تصحيح المسار وإعادة روح المقاومة إلى الأمة بعد سنوات من الحصار والتهميش، وأنه أعاد القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام الإقليمي والدولي. وهذا التوصيف لأبعاد وتداعيات الطوفان، يستند إلى الحقائق غير القابلة للنقض ممثلة بالثورة الشعبية العالمية، وخاصة في الدول الغربية ضد الكيان الصهيوني وحرب الإبادة الجماعية / وانكشاف زيف رواية معاداة السامية ، وتسيد الرواية العربية في فاسطين ، وتبني ودعم نهج المقاومة.

2– أن وقف إطلاق النار لم يكن منة من ترامب أو إبداء حسن نية منه ، بل جاء في ضوء فشل الولايات المتحدة وحكومة العدو في تحقيق الأهداف الواحدة والمشتركة لكل من الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني، ممثلة بالقضاء على حركة حماس وتجريد حماس وفصائل المقاومة من السلاح، وتحرير الأسرى الصهاينة بالقوة، وتهجير الشعب الفلسطيني من قطاع غزة، ما يعني أن الرئيس الأمريكي يسعى إلى تحقيق هذه الأهداف عبر خطته التي تحولت إلى قرار من مجلس الأمن بعد أن فشل وشريكه نتنياهو بتحقيقها بالقوة.

2. أن المقاومة سبق وأن صرحت بأن عدم لجوء أطراف النظام العربي الرسمي إلى خطوات عملية لفك الحصار عن قطاع غزة ، سيسهل مهمة العدو في طرح العدو مشروع (إسرائيل الكبرى) ، ويسهل مهمته في الضم التدريجي للضفة الغربية من خلال تكثيف الاستيطان ومصادرة الأراضي التي تجاوزت حتى الآن مليون دونم ، حيث جاءت تصريحات نتنياهو مؤخرا لتؤكد ما تحدثت به المقاومة مبكرا.

رسائل لكل من يهمه الأمر

لقد انطوى البيان الذي تلاه الناطق العسكري الجديد لكتائب القسام على عدة رسائل لكل من يهمه الأمر أبرزها :

1. رسالة للكيان الصهيوني وللإدارة الأمريكية بأن السلاح لن ينزع طالما ظل الاحتلال قائماً، وهذه الرسالة كانت بمثابة رد مسبق على مخرجات لقاء نتنياهو التي تحدثت عن نزع سلاح حماس بالقوة إذا رفضت نزع سلاحها.

2– رسالة للإدارة الأمريكية عشية لقاء نتنياهو بترامب بأن المقاومة ملتزمة بوقف إطلاق النار من أجل الانتقال للمرحلة الثانية التي تنص على انسحاب قوات الاحتلال من المنطقة الصفراء التي تشكل (53) في المائة من مساحة قطاع غزة إلى الخط الأحمر قرب خط الهدنة، وأن حكومة الاحتلال هي من تعرقل الانتقال للمرحلة الثانية من خلال أكثر من (900) خرقاً ، وتتذرع بعدم تسليم المقاومة آخر جثة إسرائيلية رغم أنها لم تألُ جهداً في البحث عنها تحت أطنان الركام . ورفض حماس في بيانها نزع سلاح المقاومة يشي في رسالة غير مباشرة ، أن قيادة حماس قبلت بخطة ترامب لسببين هما : الحد من عمليات الإبادة في قطاع غزة وللحصول على المساعدات الغذائية والطبية وعلى عشرات الآلاف من الخيام والكرافانات / لاستثمار وقف إطلاق النار، لمنح المقاومة فرصة لإعادة بناء نفسها عسكرياً وتنظيمياً ، بعد إجراء مراجعة لتجربتها منذ السابع من أكتوبر 2023.

3– أن ما جاء في البيان بأن وقف اطلاق النار في قطاع غزة لم يكن نتيجة ضغوط سياسية، بل «ثمرة لتضحيات شعبنا وبطولات مقاومته» ، كان بمثابة رسالة مفادها «أن المقاومة لا تزال بخير ، وأن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أراد من خطته، أن يحقق بالمفاوضات ما عجز الكيان والإدارات الأمريكية عن تحقيقه بالحرب على مدى أكثر من عامين من العدوان الصهيو أمريكي الأطلسي على قطاع غزة.

4– رسالة للنظام العربي الرسمي الموزع بين شقي التواطؤ والخذلان ، بأن تخلي حكومات هذا النظام عن قطاع غزة ، وعدم استخدامها أوراق القوة لديها في قرارات القمم المتعاقبة مثل ورقة المعاهدات والاتفاقات مع الكيان الصهيوني، وورقة القوة الاقتصادية والمالية لم تشفع لها أمام غطرسة حكومة الائتلاف اليمينية بزعامة نتنياهو ، الذي أعلن بوضوح أن مشروعه في إقامة (إسرائيل) الكبرى يشمل أجزاء من مصر ولبنان وسورية والأردن والعراق.

5– كما أن الكشف عن أسماء القادة العسكريين الكبار الذين استشهدوا قبل عدة شهور يؤكد على رسالة واضحة مفادها : «أن المقاومة مستمرة رغم استشهادهم ، ما يعني أن كتائب القسام تعمل تنظيمياً في إطار أفقي، ينطوي على مرونة في القيادة ، ما يمكنها من تعويض القادة الشهداء ببدلاء يمتلكون نفس الكفاءة والخبرة .

6– رسالة موجهة للإدارة الأمريكية حول قدرة القيادة على ضبط المقاتلين في الالتزام بوقف إطلاق النار رغم خروقات العدو وارتقاء ما يزيد عن 420 شهيداً منذ وقف إطلاق النار كما أن الرسالة أكدت على حق المقاومة بالرد ، ما يعني امتلاكها القدرة على الرد والجهوزية للرد.

انظر النصين الواردين في البيان :(ورغم كل ما جرى من اعتداءات وخروقات منذ توقف الحرب تجاوزت كل الخطوط الحمراء، أدت المقاومة ما عليها من التزامات وتعاملت بمنتهى المسؤولية مراعاة لمصالح أبناء شعبنا وتفويتا للفرصة على الاحتلال الذي يحاول اختلاق الذرائع الكاذبة للعودة إلى سفك الدماء، مع تأكيدنا على أن حقنا بالرد على جرائمه هو حق أصيل ومكفول). (أنّ جرائم الاحتلال باغتيال قادة ورموز وأبناء شعبنا لن تفلح بكسر إرادتنا وقوّة وبسالة مقاومتنا وثنينا عن مواصلة المقاومة).

7– أن المقاومة رغم موافقتها التكتيكية على بعض بنود خطة ترامب ، إلا أنها أكدت في بيانها على رسالة استمرار انتمائها والتزامها بمحور المقاومة رغم ما ألم ببعض أطرافه من جراح، من خلال الإشادة بدور حزب الله وإيران و اليمن بقيادة حركة أنصار الله وبالمقاومة العراقية وبأحرار الشعب الأردني .

8– رسالة لكافة أطراف معسكر العدو بأن المقاومة في صمودها واستمراريتها ، تستند بشكل رئيسي لحاضنتها الشعبية العظيمة التي لم تخذل المقاومة رغم حرب الإبادة والتجويع ، حيث لم يشهد قطاع غزة الذي قدم على مذبح الحرية ما يزيد عن 242 ألف شهيد وجريح ، أية مظاهرة ضد المقاومة ، والمظاهرة الوحيدة التي صفق لها الأعداء والمتربصون من بعض الرسميات العربية ، تبين أنها من صنع كتائب القسام في سياق تمويهي لنقل بعض الأسرى الصهاينة من مكان إلى آخر.

انظر النص التالي في بيان الناطق الرسمي الجديد في كتائب القسام:

«سلام على خيامكم البالية وبيوتكم المتصدعة وأجسادكم المتعبة، لكن إيمانكم ويقينكم أقوى مما يتصوره الأعداء والمتآمرون.... يا له من فخر وشرف أن تختلط دماء المجاهدين مع دماء أهليهم، وأن يتوسط القادة وعائلاتهم صفوف المضحين بكل ما يملكون، فنحن منكم وأنتم منا، قدمنا معاً بنفوس راضية أغلى ما نملك استجابة لنداء ربنا وطمعاً في ما عنده».

لماذا عم الحزن الكبير على ارتقاء أبو عبيدة شهيداً ؟؟

ويبقى السؤال لماذا انشغلت وسائل التواصل الاجتماعي بخبر استشهاد «أبو عبيدة» ؟ ولماذا انشدت الجماهير الفلسطينية والعربية والإسلامية والجماهير في مختلف دول العالم لخبر استشهاد أبو عبيدة وعمها الحزن الكبير ، بعد أن بنت الأمنيات على احتمال نجاته من عملية القصف الجوي للبناية التي تواجد فيها في مدينة غزة؟

الجواب يكمن في عدة أمور وهي :

1. لأنه كان ينقل أخبار المقاومة وانتصاراتها بأسلوب تعبوي شيق ، وصوت إذاعي جذاب يعكس قدرة إعلامية هائلة في مخاطبة الجمهور ، فهذا الملثم الذي أحبه الملايين وانتظروا إطلالته بشغف، نقل إلى العالم مجريات طوفان الأقصى وبطولات مجاهدي غزة».

2. لأن خطابه التعبوي كان يستند إلى حقائق ملموسة لدرجة أن المستوطنين كانوا يصدقونه ويكذبون الناطق الإعلامي باسم قوات الاحتلال.

3– لأنه لم يكتف بنقل أخبار المقاومة وانتصاراتها بل كان يكشف أزمات العدو ويبشر بقرب نهاية هذا العدو ، ناهيك أن خطابه كان يتجاوز الجمهور الفلسطيني والعربي باتجاه مخاطبة أحرار العالم ، ما جعل العديد من داعمي القضية والمقاومة في مختلف دول العالم يبكوه كما بكاه الفلسطينيون والعرب .

4– وما عزز من مضمون خطابه التعبوي ثقافته العالية ، فهو يحمل أكثر من شهادة علمية إضافة إلى أنه انتظم مبكراً في صفوف كتائب القسام مقاتلاً.

وأخيراً لأنه على مدى عقدين من الزمن ، ظهر بصورة الملثم بكوفيته الحمراء ، ورفعت صورته في كافة المسيرات التي عمت العديد من العواصم العربية والعديد من العواصم والمدن الغربية حيث تحول إلى أيقونة ثورية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى ، ولم يكشف عن اسمه الحقيقي « حذيفة الكحلوت « إلا بعد صدور بيان الناطق الجديد باسم كتائب القسام .

عن بوابة الهدف الاخبارية
(*) كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

تطبيق «استراتيجية الأمن القومي الجديدة» الأمريكية الترامبية

عبد الغني القباج

تغول الإمبريالية الأمريكية

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي توضح الأحداث العالمية تغول الغرب الرأسمالي بنيوليبراليته التي أدت إلى دخول الرأسمالية صيرورة جديدة من دورات أزمتها الاقتصادية.. وتميزت هذه الصيرورة بصعود اليمين المتطرف الفاشي بقيادة أمريكا وبداية دورة من دورات أزمة الرأسمالية العالمية سنة 2008، وانتفاضات «الربيع العربي» التي حولتها إدارة «براك أوبما» وسكرتيرة الدولة في الخارجية «هيلاري كلينتون» وفرنسا وبريطانيا إلى ما سموه «الفوضى الخلاقة»، أي زراعة الحرب داخل دول عربية وتقسيمها شعوبها والتحكم في مصيرها.

هجوم على كاركاس، عاصمة فنزويلا واختطاف الرئيس مادورو وزوجته

في هذا السياق، سياق تطبيق «استراتيجية الأمن القومي الجديدة»، شنت الولايات المتحدة هجومًا على عاصمة فنزويلا واختطفت رئيسها نيكولاس مادورو وزوجته في عملية هوليوودية، وهو تدخل عسكري مباشر تمارسه الإمبراطورية الإمبريالية الأمريكية بعد تدخلات عسكرية أو عبر مخابراتها الـCIA عديدة في العالم خصوصا للإطاحة بأنظمة سياسية مناهضة لسياستها في العالم.

نورد بعض هذه التدخلات العسكرية الأمريكية، بدءا من كوريا حيث قرر رئيس أمريكا ترومان محاربة الشيوعية لوقف انتصات كوريا الشمالية في جنوبها، فقد أرسل ترومان قوات أمريكية لمساعدة الجيش الكوري الجنوبي المهزوم أمام الجيش الكوري الشمالي، ثم التدخل الهمجي في «فيتنام» سنة 1964، إذ قرر الرئيس ليندون جونسون التدخل العسكري وبدأت عمليات قصف جوي بقنابل النابالم الضخمة بشكل مكثف ومنتظم على فيتنام الشمالية دمر البلاد بكاملها.. وجاء غزو الجيش الأميركي لأفغانستان بداية من أكتوبر الأول 2001 ، ودام 20 سنة، وصولا إلى الحرب على العراق، مارس 2003 ولم ينته تدخل الجيش مع إعدام الرئيس صدام حسين بل استمر إلى سنة 2014.

تم هذا الهجوم وفق «استراتيجية الأمن القومي الجديدة»، التي صاغتها إدارة ترامب كوثيقة مهمة لصياغة العالم وفق المصالح الاقتصادية والجيوسياسية عنوانها «أمريكا أولا (America first).. أمريكا العظمى مرة أخرى» (America Great Again). فهي تكشف، قبل كل شيء، عن نزعة إمبريالية صريحة، حيث تُعلن الولايات المتحدة من خلالها عن كيفية عزمها الحفاظ على هيمنتها على العالم. وكان ترامب قد عبر في خطاب خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2018، انتقاد القوي للاشتراكية والشيوعية، وطالب دول العالم بمحاربتها، كما هاجم فنزويلا وإيران.

و«استراتيجية الأمن القومي الجديدة» سيعلنها ترامب وإدارته في وثيقة مهمة تكشف نزعة إمبريالية صريحة، حيث تعلن الولايات المتحدة من خلالها عن كيفية عزمها الحفاظ على هيمنتها على العالم. وسيكشف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، رئيس الإمبريالية الأمريكية والعالمية، ويوقع في الخامس من 1 ديسمبر 2023، عن «استراتيجية الأمن القومي الجديدة»، وهي وثيقة تعيد تعريف الأولويات التي تعتزم واشنطن اتباعها لحماية مصالحها في العالم.

وتتلخص، بالتالي، استراتيجية الإمبريالية الأمريكية في الإطاحة بالأنظمة المناهضة لأمريكا والرأسمالية كهدف رئيسي، ودعم علني لقوى اليمين المتطرف، وخاصة في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية.

ترامب وأمريكا الجنوبية

ترامب يعتبر، بشكل مكشوف، أن أمريكا الجنوبية هي الحديقة الخلفية لأمريكا. ويصرح أنه يريد فرض إرادته على دولها وشعوبها، ومن حقه أن يملي على هذه الدول كيف تتصرف مع مصالحه وتجارته. السيطرة على القارة والاستيلاء على مواردها الطبيعية، وبيع الأسلحة لها. إنه استعمارٌ بأسلوب امبريالي إمبراطوري. وبنفس الوضوح يتعامل مع بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا. وقد قايض السلام لزيلينسكي ولأوكرانيا مقابل ثروات معادنها النفيسة. بينما تستمر الحرب على الأراضي الأوكرانية، توصلت الولايات المتحدة وأوكرانيا إلى اتفاق بشأن احتياطيات البلاد الهائلة من المعادن (الليثيوم، والعناصر الأرضية النادرة، واليورانيوم، والجرافيت، والتيتانيوم، والزركونيوم، والمنغنيز، وما إلى ذلك). تُعد هذه المعادن ضرورية لتحقيق التحول في قطاع الطاقة والصناعات المتقدمة.

يُعري اختطاف الرئيس مادورو الممارسة الأمريكية الإمبريالية الهمجية، بسبب استمرار مادورو تأميم الثروة البترولية الضخمة والمناجم التي تتوفر عليها فنزويلا. وهذا الاختطاف والهجوم يُعَدّان مؤشرًا بالغ الأهمية في أمريكا الجنوبية، لأنه يهدف، في نهاية المطاف، إلى إعادة تشكيل موازين القوى في فنزويلا لصالح الطبقة البرجوازية اليمينية المناهضة للاشتراكية ولليسار في أمريكا الجنوبية، ولتفرض أمريكا بالقوة تراجع القوى المناهضة للإمبريالية ولتسهيل هيمنة وسيطرتها على منتجات الطاقة والمناجم الثمينة للرفع من أرباحها المالية والاقتصادية لمواجهة مضاعفات الأزمة الاقتصادية المالية لسنة 2008.

خطة ترامب و«استراتيجية الأمن القومي» في أوروبا

تتمثل استراتيجية الإمبريالية الأمريكية في تغيير والإطاحة بالأنظمة السياسية المناهضة لأمريكا والرأسمالية كهدف رئيسي، وهي تدعم علنًا قوى اليمين المتطرف، وخاصة في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية وفي العالم.

خطة ترامب في أوروبا تتمثل في تحويلها إلى قارة من الدول التابعة لسياستها ومصالحها الاقتصادية، خاضعة للولايات المتحدة، فاقدة لأي هامش من استقلال قرارها وعاجزة على أن تشكل قوة اقتصادية وسياسية مستقلة عن مصالح أمريكا في العالم، وتحولها مجرد سوق للأسلحة الأمريكية ولشركات تكنولوجيتها العملاقة. ولا تتردد الإدارة الأمريكية بقيادة ترامب وسياسته في فرض شروطه التجارية على الدول الأوروبية فرنسا، ألمانيا واتحادهم الأوروبي المأزوم، لذلك يدعم ترامب علنًا اليمين المتطرف في أوروبا، الذي سيتبنى خطته لتفكيك أوروبا.

والهدف الرئيسي للإمبريالية الأمريكية في أوروبا، وهي تدعي أنها تدافع عن «الأمن القومي الأمريكي» تدعم علنًا قوى اليمين المتطرف، وخاصة في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية.

خطة ترامب إعادة هيكلة جذرية للإمبريالية

ويعمل ترامب والإدارة الأمريكية على إعادة هيكلة جديدة جذرية للإمبريالية الأمريكية لفرض قيادتها للإمبريالية العالمية، سواء من حيث أهدافها أو وسائلها وأسسها الاقتصادية والعسكرية والأيديولوجية. إنها قيادة تمثل تجسيدا ملموسا للخطابات السياسية الرئيسية والاقتصادية والتجارية لترامب وإجراءاته الملموسة التي تتجاهل القانون الدولي وازدراء الأمم المتحدة، وذلك بعد أن فشلت الاستراتيجيات الأمريكية القديمة للتحكم في الاقتصاد والسياسة العالميين منذ نهاية الحرب الباردة.

لم يقبل ترامب وإدارته اليمينية المتطرفة أن تكون الصين «مُساوية» للولايات المتحدة اقتصاديا وسياسيا على المستوى العالمي، وهو وضع تعتبره الولايات المتحدة غير مقبول. وتؤكد هذه الملاحظة ما ورد في وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2018 الصادرة خلال فترة ولاية ترامب الأولى.

لذا، يتمثل الهدف في إعادة تشكيل الإمبريالية الأمريكية من خلال مراعاة هذا التحول والتطور السياسي والعسكري الذي تعرفه الصين وروسيا.

كما أن العقيدة الليبرالية الترامبية الجديدة تهدف إلى إعادة صياغة العولمة دون حاجة إلى «منظمة التجارة العالمية» ومجموعة السبع الأكثر تطورا اقتصاديا وصناعيا. وتربط هذه العقيدة أهداف الإمبريالية الأمريكية بأهداف أيديولوجية جديدة تُمثل خروجًا جذريًا عن منظمة الأمم المتحدة توافقاتها الديبلوماسية للاستقرار في العالم، والتي ظهرت بعد عام 1945.

الشباب بين ازمة التعليم وتفاقم البطالة

رضى زعرور

تبدأ حياة الشباب لما يحصل على شهادة الباكالوريا مع بلوغ السن الثامن عشر، في هذه اللحظة يكون ذهن الشاب مليء بالأحلام و الإحتمالات و التصورات لحياته المستقبلية بحيث يأمل لكي يصبح شاب(ة) مستقل(ة) ماديا من أجل تحقيق أبسط أحلامه و هي غالبا تكون متعلقة بشروط العيش الكريم، كعمل قار في مجال يحبه؛ امتلاك بيت خاص به؛ تأسيس أسرة...

لكن عندما يتوجه الشاب(ة) للتعليم العالي سواء الجامعي أو التكوين المهني من أجل الحصول على شهادة تخول له الولوج إلى سوق الشغل من أجل تحقيق حاجياته في الإندماج في حياة مستقرة، يتصادم مع واقع التوجيه الأكاديمي، بحيث تختصر هذه التجربة ليس في التوجه نحو التخصص الأكاديمي التي ستحفزه فكريا و تجعله تفهم خلفيات الأمور التي تبدو لنا بديهية و تعميق معارفه في مجال علمي، بل في اختيار تخصص سيعطيه الإمكانية تحقيق أحلامه المستقبلية فقط و التي ستعطيه مكانة اجتماعية و عائلية جيدة.

لكن ما يجب معرفته أن العيش الكريم كما نتصوره في مجمعنا ليست أحلام يجب أن نسعى أن نحققها كأفراد، بل حقوق يجب أن تكون مكتسبة، لأن أي حالة منافية للعيش الكريم البشري لا تستحق أن توجد و لا ينبغي منا أن نطبع معها كأنها شيء عادي.

و عندما يختار الطالب(ة) الجديد(ة) تخصصه الأكاديمي بالرغم منه و عدم اقتناعه به و فقط من أجل جلب رضى النفس و رضى العائلة و المحيط. فيسطدم على أن الحياة الجامعية ليست سهلة، بحيث يلتقي مع مجموعة من الصعوبات الجانبية لكنها لها تأثير على دراساته الأكاديمية، و التي يمكن إحصاؤها في التنقل؛ السكن؛ التغذية؛ منحة غير كافية لتلبية أبسط حاجياته اليومية؛ العمل في ظروف لا تساعده في التتبع الجيد لدراساته من أجل النجاح في مساره الأكاديمي و ذلك من أجل تحصين مدخول إضافي ... فهنا الطالب يفكر في حلول من أجل الخروج من هذا الجحيم، سواء في الخروج من الدراسة إلى حين تحسين وضعيته المادية و في المقابل يبقى لسنوات داخل أسوار الجامعة و يفقد لأي معنى لشهادته الجامعية و للدراسات الأكاديمية؛ أو الوعي أن الأوضاع غير عادية و أن يجب تغيير شامل للمنظومة التي يعيش فيه و الإلتحاق للنضالات الجماهيرية من داخل الأسوار الجامعية من أجل تحسين وضعيته و تحصين المكتسبات و نزع الحقوق.

بعد مرور سنوات من عمر الطالب(ة) في الجامعة و تخرجه و حصوله على شهادة جامعية من المفترض أن تفتح له آفاق في سوق الشغل، يصطدم مع واقع جديد و التي هي البطالة، و أن سوق الشغل في نمط إنتاج الرأسمالي يطلب منه أشياء أخرى لا يتم الحسبان له خلال حياته الجامعية، كالحصول على تجربة مهنية إضافية لشهاداته الأكاديمية أو على الأقل شعور بل سنوات من التدريب في أحد المجالات التي يريد العمل فيه علما أنه درس من أجل الولوج لتلك الرتبة و أن المهارات و الخبرة ستكتسب مع السنوات الإحتكاك في ميدان العمل، لكن الشركات تطلب من الشباب أن يكونوا مكونين من بطون والدتهم من أجل العمل، و العديد من الشروط التعجيزية على وجه الشباب من أجل أن ييأسوا من المطالبة بالعمل الذي يوازي سنوات دراساته لكي يرضى في آخر المطاف بأعمال دنيى و لا معنى و لا قيمة مضافة لها سواء في مراكز الإتصال؛ أو الأعمال الشاقة في المصانع في انتظار جلب الخبرة و أن تتقدم لهم فرصة أحسن.

و في حين يعيش الشباب في دوامة يريد الجميع الخروج منها بطريقة أو أخرى، هناك من يرى الحل في الهجرة إلى الخارج لكن تبقى التدابير من أجل الهجرة خصوصا إلى دول الإتحاد الأوربي أو أمريكا الشمالية صعبة و يجب تقديم ضمانات كثيرة من أجل الذهاب إليها، و هناك من يجرب حل جلب الأموال السهلة سواء في التجارة الإلكترونية التي يبقى الإحتمال الثراء فيه جد ضيق عكس ما يتم الترويج له من طرف خدام النظام الرأسمالي الذين يستغلون فقر و هشاشة الشباب من أجل استغلالهم في تلك المواقع المخصصة للتجارة الإلكترونية، و كذلك يتم مؤخرا تحفيز الناس خصوصا في صفوف الشباب في الإستثمار في أسهم البورصة من أجل الثراء عبر تداول الأسهم و بيعها عندما يرفع ثمنها و الإستفادة من الأرباح التي تحققها تلك الشركات على ظهر الطبقة العاملة، لكن ما ينساه الناس الذين يرمون أنفسهم في التداول بأسهم البورصة هو ما ينتج فعلا فائض القيمة في نمط الإنتاج الرأسمالي هي اليد العاملة و ليس الرأسمال وحده، بحيث لا يمكن إضعاف قيمة الرأسمال فقط بوضع مقدار من المال في صندوق إذا لم تكن يد عاملة تشتغل ليلا نهارا من أجل ترويج تلك الثروة، ليس للأراضي و الآلات قيمة إذا لم توجد يد عاملة تستعملها من أجل إنتاج بضائع التي ستوجه للأسواق من أجل بيعها و جلب المزيد من الرأسمال، لذى ما ينتج فائض القيمة فعليا هي الطبقة العاملة وليس الرأسمالية و الخمول أمام شاشات البورصة، مما يبين أن بالنسبة لمبدأ خلق فائض القيمة ليس المهم في من يمتلك الرأسمال سواء الخواص أو العمال بأنفسهم أو الدولة، بل الإشكال الحقيقي هو من يستفيد من تلك الفائض؟

و تبقى أقلية من الشباب التي تعي بزمام الأمور و تفهم جوهر النظام الرأسمالي الإستغلالي و تفكر في بديل لهذا النظام و النضال من أجل تحقيق ذلك البديل المنشود المبني على التوزيع العادل للثروات و نمط انتاج يراعي حاجيات الفعلية للإنسان ووليس الإنتاج من أجل الإنتاج دون مراعاة الأوضاع التي تعيشها البشرية. و هنا الجدير بالذكر الحركات الإجتماعية التي أرعبت النظام الرأسمالي خلال فترة دون ذكرها جميعا، لكن لنذكر الحركتين الأحدث في تاريخ الحركات الإجتماعية المغربية، و هما حركة 20 فبراير 2011 و حركة «جيل 2025) « Z). بحيث أن حركة 20 فبراير جاءت في سياق الربيع العربي التي اسقطت الأنظمة الإستبدادية في جل البلدان العربية و التي أعطت صداها في المغرب رغم الفشل في اطاحة النظام المخزني و تعويضه بنظام ديمقراطي في شعب يسود و يحكم، و حتى في تحول ديمقراطي جدري في المغرب، و هذا راجع لعدة أسباب تاريخية منها تواطؤ القوى الإصلاحية و الإسلام السياسي في تقديم وعود كاذبة في الإصلاح الحقيقي و تنظيم دستور ممنوح لم يتم مشاركة فيها القوى الديمقراطية و الشعبية في صياغتها و تقديمها كطبق جاهز من طرف النظام المخزني ثم إعطاء الشرعية عبر استفتاء متحكم فيه. كذلك حركة «جيل Z » التي رغم أنها لم تستطع في الوصول إلى تغيير موازين القوى و لا حتى لاستفتاء دستوري جديد، لأن المطالب لهذه الحركة كانت محدودة و محصورة في مطالب سطحية و التعبير عن غضب مدفون منذ مدة في قلوب الشباب و هذا الجيل بالتحديد الذي يعتبر من مواليد 1995 إلى حدود 2005 الذين يعيشون حاليا الهشاشة و الفقر و مضاعفات سوء التدبير النظام المخزني في منظومة التعليم و الصحة و الشغل... ووالتي خرجت بنفس المتطلبات حركة 20 فبراير 2011، لكنها في آخر المطاف التي طبعت مع مسألة الإصلاح من داخل المؤسسات و التصويت و إعطاء فرصة لصالح المستقلين الشباب أو للأحزاب الإصلاحية التي لم تشارك في أي حكومة من قبل و غيرها من الأوهام الموعودة للإنتخابات 2026، رغم أن حسب قوانين البلاد تبقى صلاحيات الأجهزة المنتخبة محدودة جدا و لا يمكنها اصدار قرارا محليا و لا وطنيا دون موافقة السلطة المخزنية التي لها أولويات أخرى من غير أولويات الشعب، مما يذكرنا في أحد شعارات «جيل Z » و التي تطالب بالتعليم و الصحة أولا و ليس بتنظيم كأس العالم.

و منه يمكن الإستنتاج أن التعبير عن الغضب في الشارع غير كافي لتغيير ديمقراطي حقيقي، بل يجب التنظم، و التنظيم و السبل الوحيد و الأنجع على المستوى السياسي و التاريخي من أجل تحقيق التغيير الشعبي و الديمقراطي، و في الشعب بما فيه الطبقو العاملة و عموم الكادحين و المثقفين العضويين هم من يصنعون القرار، ليس الأقلية البورجوازية، و أن يكون شعار هذا النظام الجديد هو أن الوسائل للإنتاج للمنتجين و لا مكان للخاملين، و إعطاء الأمل للشباب عموم الكادحين أن مهما طال الإستغلال و التهميش و الهشاشة... الشمس تشرق في كل حين.

> ان التعبير عن الغضب في الشارع غير كافي لتغيير ديمقراطي حقيقي، بل يجب التنظم، و التنظيم و السبل الوحيد و الأنجع على المستوى السياسي و التاريخي من أجل تحقيق التغيير الشعبي و الديمقراطي، و في الشعب بما فيه الطبقو العاملة و عموم الكادحين و المثقفين العضويين هم من يصنعون القرار،

حين يتحول البرلمان إلى مسرح للعبث:

في هجينة "الماركسية على سنة الله ورسوله"

أبوعلي بلعزيان

لم يكن ما صدر عن رئيس جلسة مجلس النواب، النائب إدريس الشطيبي، مجرد زلة لسان عابرة يمكن إدراجها في سجل الهفوات البروتوكولية. إن العبارة التي أطلقها، وهو يصف نواب العدالة والتنمية بأنهم يمارسون "الماركسية على سنة الله ورسوله"، ليست مجرد تركيب لغوي مضطرب، بل هي مرآة صافية تعكس عمق التصدع الذي يعيشه الخطاب السياسي البرلماني، ودرجة الانحدار التي بلغها الوعي المفاهيمي داخل مؤسسة يفترض أن تكون عقل الدولة وضميرها.

والحقيقة أن ما سمع تحت قبة البرلمان، في تلك اللحظة من التشنج بين وزير العدل عبد اللطيف وهبي وكتلة "المصباح"، يكشف دون مواربة كيف تحولت السياسة في المغرب، كما تمارس اليوم، إلى فضاء تنتهك فيه المفاهيم، وتشوّه فيه المرجعيات، ويستعمل فيه الهجاء بديلا عن النقاش، والعبث بديلا عن التحليل، والنعوت المجانية بديلا عن المواقف المبدئية.

فاليسار الراديكالي لا يجد نفسه مضطرا للتعليق على هذه العبارة من باب السجال اللغوي، بل من باب الإدانة الفكرية والسياسية. ذلك أن الجمع الاعتباطي بين الماركسية والسنة ليس "اجتهادا" ولا "مزحة ثقيلة"، بل هو إهانة مزدوجة: إهانة لماركسية هي نتاج صراع الطبقات وتاريخ طويل من المقاومة الفكرية والاجتماعية ضد الاستغلال؛ وإهانة للدين حين يختزل في لافتة ترفع فقط لإضفاء شرعية لغوية على تهريج سياسي لا يمت لا للأخلاق ولا للمؤسسات بصلة.

اليسار، حين يدافع عن الماركسية، لا يفعل ذلك من باب القداسة، بل من باب الدفاع عن العقل ووضوح المفاهيم. أما العبارة التي ابتكرها إدريس الشطيبي، فهي تنتمي لمنطق السمسرة الخطابية، التي تخلط الأيديولوجيات كما تختلط السلع في أسواق الأحد: كل شيء يباع، كل شيء يشترى، وكل شيء قابل للتلفيق.

إن ما وقع في المجلس ليس حدثا معزولا. إنه العرض الجديد لمرض قديم: تآكل الخطاب السياسي وانهيار دوره التنويري. أصبح البرلمان لا ينتج الأفكار ولا يضبط قواعد النقاش، بل صار فضاء يعاد فيه إنتاج الرداءة اليومية، عبر جمل تنحت بلا معنى، وتطلق بلا مسؤولية، وتستقبل بنوع من اللامبالاة التي تؤشر على أن السقف الأخلاقي للمؤسسة ينخفض يوما بعد يوم.

ثمة سؤال يفرض نفسه:

هل يدرك رئيس الجلسة خطورة العبارة التي تفوه بها؟ أم أن الأمر بالنسبة إليه لا يعدو أن يكون فقرة إضافية في "كوميديا" سياسية تقدم يوميا للمواطنين؟

إن اليسار الراديكالي يرى أن الخطر لا يكمن في الجملة ذاتها، بل في السياق الذي سمح بولادتها: سياق تسيّدت فيه الرداءة، وغاب فيه الحس السياسي، وانهارت فيه الحدود بين الهزل والجد، وبين الصراع الفكري الحقيقي وبين المنافحات الشعبوية.

إن جمع الماركسية مع السنّة في جملة واحدة، من أجل تحقير خصم سياسي، يعكس عقلية تعتبر كل المرجعيات مجرد أدوات للسبّ، لا منظومات للتفكير. هذه العقلية ليست فردية، بل ممنهجة، تتغذى من بنية سلطوية ترى أن السلطة ليست مسؤولية بل امتيازا، وأن الخطاب ليس أداة تنوير بل وسيلة للتهكم. وهكذا يصبح رئيس الجلسة ـ بدل أن يكون حكما ـ طرفا، وبدل أن يضبط الإيقاع، يرفع منسوب الضجيج، وبدل أن يحمي هيبة المؤسسة، يقوضها بعبارة "هجينة" تكفي وحدها لكتابة فصل كامل في كتاب حول انحطاط الخطاب السياسي.

إن اليسار الراديكالي، وهو يقرأ هذه الواقعة، لا يفصلها عن بنية كاملة من الانهيار اللغوي والسياسي:

فحين يصبح الدفاع عن مصالح الشعب فعلا شكليا، وتصبح المعارضة مجرد صراخ متبادل، وتتحول الجلسات العمومية إلى مسرح، فمن الطبيعي أن تنبت مثل هذه "الطفرات الخطابية" التي لا تعتمد على منطق ولا على وعي.

وهنا يكمن لب المأساة: الوعي السياسي الرسمي أصبح عاجزا عن إنتاج خطاب، فصار ينتج "نكاتا"، عاجزا عن تقديم رؤية، فصار يقدم "خليطا"، عاجزا عن التفكير، فصار يكتفي بالتلفيق.

ولعل أخطر ما تكشفه هذه الواقعة هو ما يتجاوز إدريس الشطيبي نفسه:

إنها لحظة اعتراف بأن المؤسسة البرلمانية لم تعد قادرة على حماية المعنى.

وأن المفاهيم، التي كانت تبنى عبر عقود من النضال الفكري والسياسي، صارت تستعمل كقنابل دخانية في لحظة غضب عابرة.

وأن المرجعيات الفكرية والدينية لم تعد حدودا للحجاج السياسي، بل صار يتم القفز فوقها بيسر من أجل كسب نقطة في نقاش عقيم.

إنّ اليسار الراديكالي، أمام هذا كله، لا يطالب فقط بتصحيح العبارة، بل بتصحيح البنية التي أنتجتها: بنية تحتاج إلى إعادة الاعتبار للعقل وللجدية وللمسؤولية. فالسياسة ليست بازارا يباع فيه كل شيء، وليست مسرحا للفرجة، وليست مكانا لصناعة الهجاء.

السياسة ـ كما يراها اليسار ـ هي التزام، ومفاهيم واضحة، وموقف منحاز للطبقات الشعبية، وليست "كوكتيل أيديولوجيات" يصنع على عجل في لحظة توتر داخل قبة البرلمان.

إن "الماركسية على سنة الله ورسوله" ليست عبارة مضحكة كما قد يتوهم البعض؛ إنها إعلان رمزي عن الإفلاس الفكري لمن نطق بها، وعن الإفلاس المؤسسي لمن صمت عنها، وعن الحاجة الملحة لبناء خطاب سياسي جديد لا يسقط في هذه الهفوات العبثية.

فالبرلمان الذي لا يحمي المفاهيم، لن يحمي الشعب.

والخطاب الذي يخلط بين ماركس والسنّة، عاجز عن فهم الواقع، وعاجز ـ بالتالي ـ عن تغييره.

الحسيمة في 2 دجنبر 2025.

اليسار الراديكالي لا يجد نفسه مضطرا للتعليق على هذه العبارة من باب السجال اللغوي، بل من باب الإدانة الفكرية والسياسية. ذلك أن الجمع الاعتباطي بين الماركسية والسنة ليس "اجتهادا" ولا "مزحة ثقيلة"، بل هو إهانة مزدوجة: إهانة لماركسية هي نتاج صراع الطبقات وتاريخ طويل من المقاومة الفكرية والاجتماعية ضد الاستغلال؛

إن اليسار الراديكالي يرى أن الخطر لا يكمن في الجملة ذاتها، بل في السياق الذي سمح بولادتها: سياق تسيّدت فيه الرداءة، وغاب فيه الحس السياسي، وانهارت فيه الحدود بين الهزل والجد، وبين الصراع الفكري الحقيقي وبين المنافحات الشعبوية.

المثقف العضوي عند غرامشي:

من الفكر المجرد إلى الفعل الاجتماعي

حسن أولحاج

لم يعد المثقف، في التصورات الحديثة، ذلك الفرد المنعزل في برجه العاجي، المنكبّ على الكتب بعيدًا عن قضايا مجتمعه، بل أصبح فاعلًا أساسيًا في تشكيل الوعي الجماعي وتوجيه مسارات التغيير. ويُعدّ المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي من أبرز من أعادوا تعريف دور المثقف، من خلال تقديمه لمفهوم «المثقف العضوي»، الذي شكّل قطيعة مع الصورة التقليدية للمثقف، وربط الفكر ارتباطًا وثيقًا بالواقع الاجتماعي والصراع الطبقي.

ينطلق غرامشي من فكرة أساسية مفادها أن كل إنسان يمتلك قدرة على التفكير والتنظيم العقلي، غير أن المجتمع لا يمنح الجميع الدور الاجتماعي نفسه بوصفهم مثقفين. فالمثقف، في نظره، ليس مجرد حامل للمعرفة، بل هو من يؤدي وظيفة اجتماعية محددة داخل بنية المجتمع. ومن هنا يميّز بين المثقف التقليدي، الذي يبدو وكأنه مستقل ومحايد، كرجال الدين والأساتذة والكتّاب، لكنه في الواقع يساهم في إعادة إنتاج النظام القائم وخدمة الطبقة المهيمنة، وبين المثقف العضوي الذي ينشأ من داخل طبقة اجتماعية معينة ويعبّر عن مصالحها وطموحاتها.

ويتميّز المثقف العضوي بكونه مرتبطًا ارتباطًا حيًا بالواقع الاجتماعي الذي ينتمي إليه، فهو لا يكتفي بالتنظير أو إنتاج الأفكار المجردة، بل يعمل على تنظيم وعي جماعته الاجتماعية، وصياغة رؤيتها للعالم، وتحويل مطالبها إلى مشروع فكري وسياسي واضح. لذلك لا يشترط غرامشي أن يكون المثقف العضوي كاتبًا أو فيلسوفًا، بل قد يكون معلمًا، أو نقابيًا، أو صحفيًا، أو قائدًا اجتماعيًا، ما دام يؤدي دورًا في توجيه الوعي وبناء الفكر الجماعي.

ويرتبط مفهوم المثقف العضوي ارتباطًا وثيقًا بنظرية الهيمنة الثقافية عند غرامشي، حيث لا تفرض الطبقة المسيطرة سيطرتها بالقوة وحدها، بل من خلال نشر أفكارها وقيمها عبر التعليم والإعلام والمؤسسات الثقافية. وفي هذا السياق، يصبح المثقف العضوي عنصرًا محوريًا، إما في تكريس هذه الهيمنة أو في مقاومتها وبناء وعي بديل يسعى إلى التغيير الاجتماعي. فالصراع، في نظر غرامشي، ليس صراعًا اقتصاديًا فقط، بل هو صراع فكري وثقافي بالدرجة الأولى.

وتتجلى أهمية المثقف العضوي في قدرته على الربط بين النظرية والممارسة، وبين الفكر والعمل، إذ لا معنى للمعرفة إن بقيت حبيسة الكتب ولم تتحول إلى قوة فاعلة في الواقع. ومن هنا يكتسب المثقف العضوي طابعًا نضاليًا، لأنه يضع فكره في خدمة قضايا مجتمعه، ويساهم في كشف آليات الهيمنة، والدفاع عن قيم العدالة والحرية.

ولا يزال مفهوم المثقف العضوي يحتفظ براهنيته في العصر الحديث، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والإعلامية المتسارعة، حيث برزت أشكال جديدة من المثقفين المرتبطين بقضايا الناس، سواء عبر الصحافة أو وسائل التواصل أو العمل المدني. ويظل طرح غرامشي دعوة مفتوحة لكل مثقف إلى تجاوز الحياد الزائف، والانخراط الواعي والمسؤول في قضايا مجتمعه.

وهكذا، فإن المثقف العضوي عند غرامشي ليس مجرد حامل للمعرفة، بل هو صانع للوعي، وفاعل اجتماعي، وجسر يصل الفكر بالواقع، ويجعل من الثقافة أداة للتغيير لا وسيلة للتبرير.

السجن والمقاومة: تجربة أبراهام السرفاتي كنموذج

حسن اولحاج

يعد السجن أداة للقمع السياسي تهدف إلى إسكات الأصوات المعارضة للسلطة، إلا أن التاريخ يثبت أن السجن يمكن أن يكون مكانا لتجديد القوة الداخلية وتطوير الفكر المقاوم. تجربة أبراهام السرفاتي في السجون المغربية بين الثمانينات والتسعينات تظهر كيف يمكن للفرد أن يحوّل القيد المادي إلى قوة فكرية ونضالية.

الجسم

1. السجن كأداة للقمع

السرفاتي تعرض للاعتقال بسبب نشاطه السياسي ونقده للنظام في سنوات الرصاص بالمغرب.

الهدف كان إخضاعه وتهديد المجتمع المدني من خلال إخفاء المعارضين وإرهابهم نفسيًا.

السجن أصبح رمزًا للقمع السياسي، لكنه لم يكن قادرًا على كسر إرادته.

2. المقاومة من داخل السجن

رغم القيود الجسدية، طوّر السرفاتي استراتيجيات للمقاومة الفكرية:

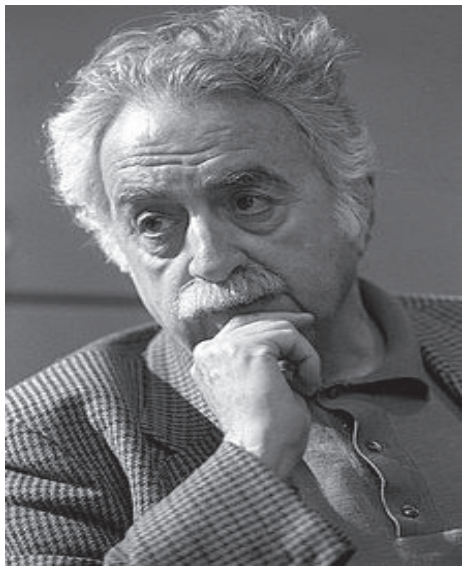

الكتابة السرية: كتب نصوصًا سياسية وتحليلات اجتماعية عن المغرب وفلسطين، بعضها نُشر لاحقًا.

التواصل مع العالم الخارجي: حاول نقل تجربته وقصص المعتقلين الآخرين عبر رسائل ومذكرات.

الحفاظ على الهوية الإنسانية: رفض التخلي عن مبادئه أو الانخراط في الضغوط النفسية التي مارسها السجّانون.

3. السجن كمكان للتفكير والتأمل

ساعد السجن السرفاتي على:

صقل فكره السياسي والاجتماعي.

كتابة تحليلات معمقة عن القمع، الحرية، والعدالة.

فهم دور الفرد في المجتمع وكيف يمكن للنضال السلمي أن يتجاوز القيود المادية.

4. الدروس المستفادة

السجن لا يقتل الإرادة إلا إذا استسلم الإنسان.

المقاومة الفكرية والمعنوية أحيانًا أقوى من المقاومة المسلحة، لأنها تبني صمود الإنسان وتجعل صوته خالدًا.

تجربة السرفاتي تعكس أن الكتابة والتحليل والنقد وسيلة فعّالة لمواجهة الظلم والقمع.

الخاتمة

تثبت تجربة أبراهام السرفاتي أن السجن ليس نهاية النضال، بل يمكن أن يكون بداية لفكر مقاوم ومؤثر. المقاومة ليست فقط في مواجهة السجون المادية، بل في الحفاظ على الحرية الفكرية والأخلاقية، ونقل رسالة العدالة والحرية للأجيال القادمة.

جنون العقل

نورالدين موعابيد

راكمت البشرية ،ما راكمت من البحوث و الدراسات ،و المقاربات، وعرفت، ما عرفت من قطائع إبستمولوجية ، وهي تتقصى أسرار الحقيقة، على الرغم من نسبيتها، بل إنها «اجتهدت» في: صياغة مواثيق، و تحديد قيم كونية أطرتها فلسفات تقدمية، إلا أن المفارقة العجيبة هي أنها عجزت، أو كادت تعجز، عن توفير آليات حماية ذلك الإرث بما يقتضي من نفاسة و حماسة.. هكذا لا حظ المتتبع الأريب أن انهيار الحضارة البشرية بات وشيكا، على مرمى حجر، إلى حد أنه لا يبعد أن يطفو على سطح الفكر البشريّ الشك و التشكيك في جدوى الفلسفة و العلوم الإنسانية..فاستئال الإنسانُ، متحولا إلى عاتول مجرد من فصّي المخ:الأيسر و الأيمن. والأنكى أن ما تبقى لديه من مواقف أضحى كسيحا، وحيد الاستعمال Jetable ،ليس له لا في العير ،ولا في النفير، إذ لا يتردد قيد أنملة في أن يتحالف حتى مع الشيطان، باعثا الميكيافيلية و البراغماتية و الهوبزية (نسبة إلى Hobbes)،فلا يلبث أن يخرق ما سبق أن سمّاهُ المواثيق و العهود، والمعاهدات، ولا سيما معاهدات الحرب التي تدين قتل المدنيين و الاغتيال وقصف المستشفيات، وإساءة معاملة الأسرى، واستعمال الأسلحة الفتاكة(المحرمة)،و تجرّم نسف البنى التحتية..

.أما العلاقات الدوْلية فقد أخفقت إخفاقا ذريعا في اجتثاث مختلف الصراعات بالبؤر المستعرة، و ركنت إلى التبرير و التغرير، بدل التحليل والتعليل، ومن ثمة بُعثت التكتلات و التحالفات مما يؤكد أن انتهاء الحرب الباردة لم يك سوى أكذوبة بئيسة..ف» سقط القناع عن القناع»، نحو ما قال محمود درويش..إلا أنه حين استفحل الحيف، و استشرى الزيف أفاقت دول غربية من سباتها العميق لتعترف أخيرا بالدولة الفلسطينية دونما اكتراث بالكيان الصهونيّ، و بحلفائه و بخاصة أمريكا،التي هي الطاعون، و الطاعون أمريكا، كما قال درويش نفسُه، في رائعته(مديح الظل العالي)..هذا ما سماه مصطفى البرغوثيّ «ثورة عالمية» عزلت الكيان الصهيونيّ، و جعلته منبوذا، مُفردا إفراد البعير المعبد.. نأمل ألا ترتد مواقف تلك الدول التي ساندت الشعب الفلسطينيّ في تأسيس دولة لها وحدتها و سيادتها، مُعترفا بها دوْليا.. إن الحق لا يُستجدى، ولا يُستخذى، وإنما يُنتزع بفضل نضالات جماهيرنا الشعبية ضد العُتاة ،مهما كانت التضحيات، وبذلك يكتبون تاريخهم تاريخ الكرامة، والحرية ،و العدالة الاجتماعية فإذا هم «في العلياء كالنسر في القمة الشماء»، من فلسطين إلى صنعاء..

عبد القادر حمداوي :

بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وجبهة الطبقات الشعبية، كآليتان أساسيتان لخوض الصراع الطبقي لتحقيق المطالب المباشرة للجماهير الشعبية وإنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي...

تقديم

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لمسألة الجبهات، هو الرفيق عبد القادر حمداوي عضو المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، ومناضل نقابي داخل الاتحاد المغربي للشغل..

■ يمثل بناء جبهة الطبقات الشعبية إحدى السيرورات الاربع التي يرى النهج الديمقراطي ضرورة إنجازها في طريق التغيير الثوري ، من خلال متابعتكم للنضال الذي يخوضه حزب النهج الديمقراطي، ما تقييمكم للإنجاز الذي تحقق في هذا السياق.؟

● **بالنسبة لسؤالكم حول تقييمنا وما تحقق في تجربتنا بارتباط بمهمة بناء جبهة الطبقات الشعبية ،فحزب النهج الديمقراطي العمالي يعرف في خطه السياسي، بناء جبهة الطبقات الشعبية كمهمة استراتيجية، تهدف إلى إنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي تحت قيادة الطبقة العاملة. الواقع الحالي يشير إلى أن الإنجاز لا يزال في مراحله التأسيسية، حيث يواجه عدة عوائق موضوعية ورغم ذلك فالحزب متحمل لمسؤوليته وفق خطه السياسي الذي اقره في مؤتمره الوطني الخامس، وقيادته المركزية ومناضليه ومناضلاته ملتزمون/ات بتحقيق اختراق في هذه الواجهة، وتعتبر تجربة الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع (التي تأسست في 28 فبراير 2021) والشبكة المغربية للتضامن مع الشعوب(التي تأسست في .....)، وتجربة الجبهة الاجتماعية (التي تاسست في 28 دجنبر 2019) من اهم المساهمات المباشرة للحزب في إرساء لبنات جبهة الطبقات الشعبية، بالإضافة الى سعيه المتواصل للمساهمة في تطوير وبناء وتنويع أدوات النضال الذاتي للفئات الشعبية المتضررة من السياسات الطبقية للنظام المخزني وكتلته الطبقية السائدة، وتواجدنا مع الجماهير الشعبية والعمالية، من نقابات عمالية وجمعيات مدنية وتنسيقيات وحراكات شعبية، نسعى من خلاله كذلك الى ربط النضالات الشعبية والعمالية بعمل ومبادرات الجبهات الثلاث في افق تشكيل الجبهة الواسعة الموحدة بمثابة الكتلة الحرجة لتعديل ميزان القوة من أجل إسقاط المخزن، العائق الموضوعي في أي تغيير ينشده الشعب المغربي، وتشكيل المجلس التأسيسي وبناء نظام ديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي.**

من خلال هذه التجربة والمتابعة سواء في الجبهات أوفي مختلف الواجهات الجماهيرية، نعتبر أن الجبهات الثلاث مكسبا هاما بالنسبة لبلادنا ولقوى التغيير باعتبارها أدوات لتوحيد النضال الاجتماعي وتطوير أشكال التضامن الاممي، وتمرينا حقيقيا على خوض النضال المشترك على قاعدة وحدة - نقد - وحدة. وكذلك الامر بالنسبة لعملنا في مختلف الواجهات الجماهيرية النقابية والحقوقية والشعبية، نعتبر انفسنا نخوض تجربة جديدة ليست بالهينة، نتوجه بها للجماهير العمالية والشعبية والكادحة، عنوانها بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وجبهة الطبقات الشعبية، كآليتان أساسيتان لخوض الصراع الطبقي لتحقيق المطالب المباشرة للجماهير الشعبية وإنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي، ونعتبر أن ما تحقق يبقى متواضعا بالمقارنة مع الطموحات، وإيجابيا يحتاج طبعا لمزيد من العمل ومن النضال والصمود لكسر العوائق وتذليل الصعوبات التي تعيق إنجازه.

■ من خلال متابعة النضال الميداني تشكلت جبهات للنضال مثل الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، والجبهة الاجتماعية، ما قراءتكم لسيرورة نضال الجبهتين؟

● **أما بالنسبة لسيرورة بناء الجبهتان (جبة فلسطين والجبهة الاجتماعية) فقد تمتا في سيرورتان متمايزتان نسبيا لكن في نفس الواقع الموضوعي الذي استدعى ضرورتهما، فمن جهة تغول المخزن وإمعانه في إضعاف القوى المعارضة الحقيقية بل واجتثاثها من حقلي الصراع الاجتماع والسياسي حتى يسهل عليه الهجوم على المكتسبات المجتمعية التاريخية، ومن جهة إعلانه جهرا معاداته لحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه التاريخي فلسطين ودعمه للمشروع الصهيوني في الشرق الأوسط وشمال افريقيا عبر توقيع اتفاقيات ابراهام المتعددة مع هذا الكيان الغاصب لأرض وشعب فلسطين في 22 دجنبر 2022 بعدما كان يخفي دعمه هذا طوال السنوات من قبل، أقل ما يقال عنها أنها مذلة وخيانية بل قد ترقى الى نوع جديد من الحماية الصهيو أمريكية تشكل خطرا على مصير البلد.**

فسيرورة بناء الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، باعتبار أهدافها القومية ضمت في صفوفها مختلف المشارب الاجتماعية والسياسية والهوياتية، اعتمدت أرضية تأسيسية توافقت حولها في دعم القضية الفلسطينية وانطلقت في عملها كإجابة موضوعية لصد مخططات الحركة الصهيونية في اختراقها لحل مفاصل الدولة الرسمية ومحاولتها الحثيثة في تخريب النسيج المجتمعي المغربي. فكان شعارها واضحا وهو «دعم المقاومة الفلسطينية، وإسقاط التطبيع» واعتبارها القضية الفلسطينية قضية وطنية كجبهة وكمكونات لها، بالإضافة الى نهجها أسلوب التشاور والحوار والتوافق في اتخاذ المبادرات الميدانية والمواقف السياسية، جعلها تنجح نسبيا في مبادراتها وتتقدم في انجاز قراراتها بشكل سلس، أكيد سجلت أحيانا مشاكل وتوترات بين مكوناتها، كانت تعالجها بالحوار وبحجة الاقناع والاقتناع طبقا لوثائقها التأسيسية وبهذا ضمنت استمراريتها واستطاعت لف حولها جل أطياف الشعب المغربي واستمراره دعم المقاومة الفلسطينية وتحصينه من الدعاية الصهيونية والمخزنية، لكنها لم تستطع وقف تسونامي التطبيع رغم ضخامة المسيرات والإجراءات السياسية التي استهدفت تحقيق هذا المطلب، في نظري يرجع الامر الى كون قرار التطبيع العلني يعد قرار استراتيجي بالنسبة للنظام القائم ولم يعد كما في السابق يتأرجح بين مصالحه المباشرة الانتهازية وموقعه ضمن نظام رسمي عربي يظهر تعاطفا منافقا مع الحقوق الفلسطينية وفي مثل هذه الاختيارات الاستراتيجية يختار النظام المغربي اللاتراجع بل ويمعن فيه،» وهاد قسوحية الراس عندو» يمارسها في كل المجالات حين يتعلق الامر بقرارات استراتيجية تتعلق باستمرار سيطرته، لذلك ففرض وقف التطبيع مع الكيان الصهيوني يتطلب نضالا مستمرا ومتنوعا ومتصاعدا قد يصل حد الصدام، فهل مكونات الجبهة أعدت وتعد لذلك؟ هو ما يجب العمل عليه فصاعدا.

أما بالنسبة للجبهة الاجتماعية فانطلاقتها كانت عسيرة وجاءت كجواب لمكونات اليسار على الفشل في بناء جبهة ديمقراطية سياسية، فاكتفت هذه المكونات بالتكتل لمواجهة الأوضاع الاجتماعية وتأجيل مطلب الجبهة السياسية الى حين إنضاج شروطه. بعده قامت الجبهة الاجتماعية بعدة مبادرات نضالية هامة للدفاع أو لدعم مطالب شعبية وفق ارضيتها الترافعية التأسيسية واستمر حتى بداية 2024، أصبحت الجبهة معه مرئية وحاضرة نسبيا في الصراع الاجتماعي لكن وهي تتلمس تحقيق القوة الكافية لتعميق هذا التوجه عرفت تصدعات في سعيها لذلك، ويمكن إرجاع أسبابه الأساسية في التوجس من هذا التوجه لقيادة الجبهة الاجتماعية للنضال الاجتماعي أو على الأقل التقليل من قدرتها على توحيد وقيادة النضال الاجتماعي، سرعان ما تعمق بشكل فج مع بروز بعض التجاوزات التي كان من الممكن معالجتها في حينها لكن غياب الإرادة السياسية لمعالجتها، عرقل جميع المبادرات التي قمنا بها على الأقل كحزب النهج الديمقراطي العمالي، فتوقفت اجتماعات السكرتارية الوطنية للجبهة وتوقفت معها مبادراتها المركزية وبقيت بعض المبادرات المحلية للجبهة الاجتماعية تبادر ألى احتجاجات حول مطالب محلية معبرة بذلك عن رفضها لهذا التوقيف غير المبرر وتشبثها بالجبهة الاجتماعية كمكسب ووعاء تنظيمي لخوض النضال الاجتماعي وتحقيق المطالب، وفي نظرنا فوضع الجبهة الاجتماعية لم ينته بعد ولم يعلن احد من مكوناتها الأساسية ذالك رغم الجمود المستمر، لكن استمرار هذا الوضع أصبح غير مقبول ولذلك نرى أن المسؤولية التاريخية والسياسية تفرض علينا كمكونات للجبهة الاجتماعية أن ننتفض على واقعنا وأن ننخرط في معركة التغيير بروح وحدوية وبأفق واضح وهو تحقيق التحرر الوطني والديمقراطية.

ومن أجل ذلك وانطلاقا من هذه التجربة، فالأمر لا يتعلق برغبة ذاتية في خوض العمل الجبهوي ولا بتجميع كمي رغم أهميته كي تتحقق القوة والتغيير، الامر يتطلب عمل ميداني لتقوية مواقع قوى اليسار ومن خلاله يتقوى العمل الجبهوي ويتوسع عبر تطوير العمل المشترك المستند للقدرة على التنظيم وصياغة البرامج والشعارات المؤطرة والخطط والقدرة على التواصل والارتباط بمختلف النضالات الشعبية والعمالية. فما العائق من اجل تقدم نضالنا كقوى يسارية؟

■ تشترك تنظيمات اليسار المناضل في مناهضة النظام المخزني رغم اختلاف الموقف من الانتخابات، ما معيقات الجبهة السياسية الموحدة ضد النظام المخزني؟

● **العائق الموضوعي هو المخزن والمستفيدين منه ومعه، ولهزمه يستدعي الامر بناء ما نسميه في أطروحات حزبنا بجبهة الطبقات الشعبية وللوصول الى بنائها، انخرطنا وساهمنا في**

بناء الجبهات الثلاث وفي التنسيق في المنظمات الجماهيرية ،و نعتبره مكسبا للقوى المؤمنة بالتغيير ولشعبنا، حيث نعقد عليه آمال كبيرة لتقوية النضال الوحدوي بين القوى اليسارية والديمقراطية والحية المعارضة ومواجهة الهجوم الرأسمالي المخزني على مكتسبات الشعب المغربي. صحيح ان القوى اليسارية تقوم بعمل سياسي ونضالي لا يستهان به، لكن ما يضعف مبادراتها هو أولا ضعف الارتباط بالفئات الشعبية خاصة التي لها مصلحة في التغيير، وضبابية الأهداف التكتيكية والاستراتيجية وغياب أحيانا الإرادة السياسية عند مكوناتها لأهمية ودور النضال الميداني في احداث التغيير واهمية التراكمات النضالية للجماهير الشعبية والطبقة العاملة وارتهان جزء من هذا اليسار للعبة الانتخابات المخزنية وما ينتج عنها من تزييف للوعي الشعبي وخلط للرايات يصعب معه على الشعب التمييز بين أصدقائه وأعدائه، بالإضافة الى غياب قوة سياسية تحرك الشارع السياسي وتوحد مختلف المبادرات النضالية وهو ما نسميه في اطروحاتنا غياب الحزب المستقل للطبقة العاملة والذي نعمل ليل نهار على بنائه والذي يتطلب معه إعادة الثقة للعمل السياسي وسط الجماهير وتقوية إرادة النضال الوحدوي ورد الاعتبار لقوى اليسار كقوى للتغيير وبدورها التاريخي والطبقي في إحداثه، كل هذا يستدعي منا جميعا كقوى مؤمنة بالتغيير:

فتح حوار ونقاش سياسي حقيقي، قوامه الجدية والاقتناع بالعمل الجبهوي المفضي للتغيير، والثقة في مكوناته والالتزام بتفعيل قراراته، وأدواته أرضية فكرية وسياسية جامعة وبرامج للعمل المشترك، بأفق بناء جبهة ديمقراطية يسارية تضطلع بأدوارها التنظيمية والتعبوية وسط الجماهير وتساعدها على تنظيم نفسها في اشكال تنظيمية مناسبة للدفاع عن مصالحها والرفع من وعيها الطبقي في افق جبهة سياسية شعبية واسعة لإنجاز التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

حين تختطف السيادة في جنح الظلام:

الإمبريالية العارية وسقوط وهم الشرعية الدولية

أبوعلي بلمزيان

ليس الهجوم الأمريكي على دولة ذات سيادة، واختطاف رئيسها في جنح الظلام، مجرد حادثة عابرة في سجل العلاقات الدولية، بل هو لحظة كاشفة لانهيار ما تبقى من ادعاء أخلاقي لنظام عالمي يتغذّى على القوة العارية ويُلبسها أقنعة القانون. إنها لحظة تسقط فيها الولايات المتحدة آخر أوراق التوت عن جسد الإمبريالية، فتتصرف بوصفها شرطيا كونيا فوق القانون، وخارج كل مساءلة، داهسة سيادة الدول، ومحولة مفهوم الشرعية الدولية إلى ديكور بلا معنى.

ما جرى ليس فقط انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة، بل هو إعلان عملي عن موته السريري. فهذه المنظمة التي ولدت من رماد حربين عالميتين لتكون حارسا للسلام، تحولت اليوم إلى شاهد زور، أو بالأحرى إلى مؤسسة مفرغة من مضمونها، تستعمل حين يخدم ذلك مصالح الأقوياء، وتداس حين تعيق مشاريعهم. لم تعد الأمم المتحدة إطارا ضابطا للعلاقات بين الدول، بل أصبحت منصة خطابية تستخدم لتبرير الوقائع بعد فرضها بالقوة، أو لتجميل الجرائم السياسية بلغة ناعمة لا تغيّر من جوهرها شيئا.

السابقة التي يكرسها هذا الهجوم أخطر من الحدث نفسه. حين تختطف قوة عظمى رئيس دولة ذات سيادة دون محاكمة، ودون تفويض دولي، فإنها تفتح الباب واسعا أمام فوضى دولية مقننة، تشرعن منطق الغاب وتحول العلاقات الدولية إلى صراع مفتوح بين قوى تتنازع النفوذ بلا قواعد. ما الذي يمنع، بعد اليوم، أي دولة قوية من أن تحذو حذو الولايات المتحدة؟ ما الذي سيبقى من مفهوم السيادة إذا صار رئيس الدولة هدفا مشروعا للاختطاف والتصفية السياسية متى تعارضت سياساته مع مصالح الإمبراطورية؟

اليسار الراديكالي يرى في هذا الفعل تتويجا لمسار طويل من الهيمنة الإمبريالية التي لا تؤمن إلا بمنطق القوة. الولايات المتحدة لا تحكم العالم لأنها "حامية الديمقراطية" كما تدعي، بل لأنها تمتلك ترسانة عسكرية واقتصادية وإعلامية تمكّنها من فرض إرادتها، وقلب الأنظمة، وتنصيب نخب تابعة، وتحويل الدول إلى أسواق مفتوحة أو قواعد متقدمة لمشاريعها. الديمقراطية، في قاموس الإمبريالية، ليست حقا للشعوب، بل أداة ابتزاز وانتقاء: تمنح للحلفاء، وتسحب من الخصوم.

الأكثر فجاجة في المشهد هو صمت، بل تواطؤ، القوى التي تقدم بوصفها موازنا للإمبريالية الأمريكية. روسيا والصين، اللتان تتقاسمان خطاب "العالم المتعدد الأقطاب"، تكشفان في مثل هذه اللحظات عن حقيقة موقفيهما: البحث عن نصيب من الكعكعة، لا عن عدالة دولية. إنهما لا تناصران الحلفاء بقدر ما تفاوضان على مناطق نفوذ، ولا تواجهان الغطرسة الأمريكية بقدر ما تعيدان إنتاجها بصيغ أخرى حين تسنح الفرصة. الصراع بين هذه القوى ليس صراعًا بين الخير والشر، بل بين إمبرياليات تتنازع الغنائم.

هذا الصمت الدولي ليس حيادا، بل مشاركة غير مباشرة في الجريمة. فحين تنتهك سيادة دولة اليوم، ويختطف رئيسها، ولا يتحرك مجلس الأمن إلا ببيانات باهتة، فإن الرسالة واضحة: القانون الدولي يطبّق على الضعفاء فقط. وهنا تكمن خطورة اللحظة؛ إذ تعاد صياغة النظام العالمي على أساس من القوة العسكرية لا من القواعد، وعلى أساس من الابتزاز لا من التعاقد.

من منظور يساري راديكالي، لا يمكن فصل هذا الهجوم عن البنية العميقة للنظام الرأسمالي العالمي. الإمبريالية ليست نزوة سياسية، بل ضرورة بنيوية لرأسمالية متوحشة تبحث باستمرار عن موارد جديدة، وأسواق إضافية، ومساحات نفوذ تحمي تراكمها. حين تضيق السبل الاقتصادية، تفتح جبهات عسكرية؛ وحين تفشل الدبلوماسية، تتقدم الطائرات الخاصة وفرق العمليات الليلية. إنها سياسة "الصدمة والرعب" التي تدار من غرف مغلقة، وتسوق لشعوب العالم بلغة "الأمن" و"الاستقرار".

إن الرد الحقيقي على هذه السابقة الخطيرة لا يأتي من بيانات الشجب، ولا من رهانات واهية على قوى عظمى بديلة، بل من بناء تضامن أممي جديد بين الشعوب، لا بين الأنظمة. تضامن يرى في سيادة الدول حقا غير قابل للمساومة، وفي تقرير المصير مبدأ لا يجزأ، وفي مقاومة الإمبريالية واجبا سياسيا وأخلاقيا. وحده هذا الأفق قادر على كسر دائرة الإفلات من العقاب، وإعادة الاعتبار لفكرة أن العالم لا يجب أن يُحكم بقانون القوة، بل بقوة القانون.

ما حدث ليس نهاية التاريخ، لكنه جرس إنذار مدو: إما أن يستعاد معنى السيادة والشرعية من أسفل، من نضالات الشعوب، أو سنستيقظ جميعا على عالم تختطف فيه الدول كما يختطف الأفراد، في ليلٍ بلا شهود، وبلا حساب.

حدث الأسبوع

الفرجة والاعتقال السياسي..؟

عزيز عقاوي

تعيش البلاد هذه الأيام ، على ثنائية غريبة ومربحة في نفس الآن بالنسبة للنظام السياسي ، إنها ثنائية الفرجة والاعتقال السياسي .

فهذين البارادیکمین) paradigmes (رغم تنافرهما ، وتوجس الواحد منهما من الآخر منطقيا، فهما يقدمان ، براكماتيا ، خدمة لبعضهما البعض بشكل ماكيافيلي مريب ...

فبقدر ما تهتف أبواق النظام ، وتصدح حناجر الجماهير المستلبة بالتطبيل ، والتهليل بالانتصارات الكروية وجاهزية الملاعب التي» أرعبت « الجيران، وأدخلت البهجة ، والسرور على اصحاب الدار، بقدر ما تناسلت بيانات التنظيمات المناضلة، وعرائض التضامن والاستنكار، داخليا وخارجيا مع المعتقلين السياسيين ، القدامى منهم ، والجدد ،النساء منهم ،والذكور، وبل وحتى الأطفال من شبان جيل زيد المطالبين بتعليم عمومي ،وتطبيب مجاني ، ومحاسبة المفسدين .

ومن يقرأ التاريخ، سيعجز عن فهم قدرة دكتاتوريات الحداثة في زمان حقوق الانسان، والعولمة التكنولوجية عن تدجين الجماهير بفرجة مؤدى عنها، وضريبة اضافية هي الاعتقال السياسي؟؟؟

ذات عام بالكوليزيو بروما الايطالية ، استمرت Katia ، المتخصصة في التاريخ الروماني القديم ، تحدثني أن César ، الامبراطور ، مؤسس الكوليزيو Colisio بروما قرنا قبل الميلاد ، اعتمد على وصفة جهنمية عنوانها : « قليل من الخبز، حتى لا يموت الناس جوعا ، وكثير من الفرجة للتنفيس عن المكبوتات» ، وأفلح في إخراس أصوات الجياع والغاضبين ..!

كان الامبراطور César يستقدم المحاربين و الحيوانات المفترسة من افريقيا ، لينظم داخل الكوليزيو

(دخول مجاني) عروضا دورية للتنفيس عن الجماهير ، وخاصة عندما يستشعر غضبا جماهيريا قادما بسبب الاوضاع الاجتماعية ...

كان يوزع حوالي 34 كيلو غرام من الحبوب (céréales) شهريا على كل بيت روماني بناء على مبدأ :

لا تدعه يشبع ، ولا تدعه يجوع ، وأكثر من الفرجة والتنفيس !

21 قرنا بعد ذلك ، لازالت وصفة César قائمة ، وتحصد نتائج باهرة وبأقل المصاريف، بل وبضرائب اضافية ...

لقد تمكن مهندسو السياسات الطبقية من تدجين الجزء الأكبر من معارضة الأمس، واستقطاب نخب جديدة من معارضة اليوم، وقولبة الجزء الأعظم من الجماهير المستلبة، في قالب وُضع، وصُمم لينتج جيلا كاملا يعرف كيف يرجع الى الصفوف، ويهتف بالإجماع، والاستقرار، والدفاع عن الثوابت، كلما غضب واحتج وتحركت الآلة القمعية بعدها، لإرجاعه الى»رشده» ...

جيل أغلبه، لم يطلع على تجربة جيل الحلم(الحركة الماركسية اللينينية المغربية) الذي حول محاكماته الى محاكمة النظام من داخل محاكمه.

جيل أقسم على أن يبني حزب الطبقة العاملة تحت نيران العدو.

خنيفرة دجنبر 2025